الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 13 ماي 2017

وقت الجزائر

انتقد عدم استجابة وزارة العمل لمطالبه

"الكناس" يتمسك بوقفته الاحتجاجية

أكد المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الكناس، تمسكه بالوقفة الاحتجاجية الوطنية المقرر تنظيمها غدا، بداية من الساعة الحادية عشر صباحا أمام مقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

صبرينة دلومي

●حسب بيان الكناس، تحصلت "وقت الجزائر" على نسخة منه، "أن المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، قد أبلغ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإشعار بالوقفة منذ أكثر من أسبوع، كان يأمل من هذه الأخيرة، أن تقدر خطورة وحساسية الموقف، وتدعو لجلسة تحاور مع المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، لإيجاد حلول واقعية وموضوعية لهذا الإشكال الذي صنعه تهاون بعض المؤولين داخل وزارة العمل، غير أن مسؤولي هذه الأخيرة، فضلوا للأسف انتهاج سياسة الأذان الصماء".

وأردف ذات البيان، أن الكناس وعلى هامش هذه الوقفة الاحتجاجية، سوف تتم الدعوة لعقد مجلس وطني استثنائي في تاريخ قريب جدا، من أجل بحث تبني مواقف قوية، حاسمة، حازمة وغير مسبوقة، عازمين في ذات البيان، على عدم السكوت عن التلاعب بمصير نقابة تمثل نخبة الأمة الجزائرية.

للإشارة، فإن المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي "الكناس"، كان قد قرر تنظيم وقفة احتجاجية سلمية أمام وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتاريخ 14 ماي الجاري، وذلك ردا على تجاهل الوزارة للملف تنظيم المؤتمر الذي تم إيداعه منذ خمسة أشهر، دون أن يتلقى المجلس أية إجابة من الوصاية.

"الكناس" يواصل ضغطه على الوزارة

كما دعا المكتب الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، في ذات البيان، جميع المناضلين المشاركين في هذه الوقفة، إلى جعلها وقفة سلمية حضارية، تعبر عن الوعي الحضاري الراقي لمنتسبي نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي".

وكان الكناس، قد أشار إلى أنه رغم المراسلات العديدة التي تم توجيهها لمصالح وزارة العمل والضمان الاجتماعي، سواء بواسطة المكتب الوطني أو محامي النقابة. دون أي رد يذكر على هذه المراسلات، وبعد استنفاذ كل الطرق الودية لحل هذا النزاع، فإن المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، ومن خلال قرار مكتبه الوطني المجتمع يوم 24 أفريل 2017 بالعاصمة، قرر مايلي: تنظيم وقفة احتجاجية سلمية يوم الأحد المقبل.

الفجر

وسط سياسة التهديد بالإقصاء من الدراسة واللجوء إلى العدالة

طلبة "الهندسة البيو طبية" في إضراب مفتوح منذ 4 أفريل الماضي

■ ناشد طلاب الهندسة البيو طبية بجامعة أبو بكر بالقايد بتلمسان كلية العلوم والتكنولوجيا قطب شتوان، السلطات العليا وكل الوزارات المعنية لإنصافهم والنظر في مطلبهم الأول والأخير، وهو تسوية وضعية الشهادة الممنوحة لهم مع وضع قانون أساسي لها، خصوصا بعد أن تلقوا وعودا من طرف وزارة الصحة بإدراج هذا التخصص ضمن قطاع الصحة.

وذكر الطلبة في رسالة موجهة إلى السلطات العليات أنه في إضراب مفتوح منذ 4 أفريل الماضي، رغبة منهم في إيصال صوتهم للجهات العليا بعد أن تأكدوا أن مشكلتهم تتجاوز الحرم الجامعي، يضيف المصدر خصوصا وأن الالتحاق بهذا التخصص يكون كل سنة عبر تسجيل وطني بتقدير جيد فما فوق منذ الموسم الجامعي 2009-2010، وبعد مسار دراسي طويل، متعب وشاق تتخلله تربصات تطبيقية على مستوى المؤسسات الاستشفائية، يمنح للطالب شهادة ماستر(مهندس) في البيو طبي، وهي شهادة غير معترف بها في الوظيف العمومي، والمؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة، ولا حتى في المخابر الصحية، ولا حتى في قطاع التربية والتعليم بمختلف أطواره، بالرغم من تخرج المئات من الطلبة (ماستر- ليسانس) من هذا التخصص لحد الآن، ومواجهتهم للبطالة الإجبارية يبقى المشكل مطروحا دون التفات الوزارات الوصية، وأشار الطلبة في ذات الرسالة أن حركتهم الاحتجاجية والإضراب جاءا كردة فعل طبيعية اتجاه الوعود الكاذبة للإدارة بتسوية الوضع، لكن بعد هذه الوضعية الصعبة لطلاب الهندسة البيو طبية لم تكتفي إدارة الجامعة بتجاهل المطالب الشرعية للطلبة بل أخذت تمارس ضدهم سياسة التهديد والوعيد "الإقصاء من الدراسة"، زرع الرعب في أوساط الطلبة باللّجوء إلى العدالة كمحاولة يائسة، وضرب تعليمة الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضرب الحائط والّتي تنصّ على عدم تسرّع الإدارة باللّجوء إلى العدالة قبل أخذ رأي الوزارة في ذلك مسبقا وتغليب لغة الحوار وفتح قنوات التّواصل الممكنة، فعلى الإدارة أن تنظر للطلبة كشريك أساسيّ في النّهوض بالتعليم العالي في إطار نظام الإصلاح الجامعي الجديد "أل أم دي"، وخلصت رسالة الطلبة أن إضرابهم واحتجاجاتهم سلمية رغبة في الحصول على مطالبهم المشروعة.

■ خديجة بلوزداد

تنديدا بتبني سياسة التجاهل للائحة مطالبهم

"كناس" يحتج أمام مقر وزارة العمل غدا

■ هدد المكتب الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES بشن حركة احتجاجية قوية غير مسبوقة، تنديدا على انتهاج وزارة العمل والضمان الاجتماعي لسياسة "الأذان الصماء" للائحة المطالب المهنية منها والاجتماعية المرفوعة لدى مصالح الوزير الغازي.

كما قرر "كناس" في بيان له تسلمت "الفجر" نسخة منه أمس، أنه سيعقد مجلسا وطنيا استثنائيا في الأيام القليلة القادمة من أجل بحث تبني مواقف قوية، حاسمة، حازمة وغير مسبوقة، قائلا: "لن نسكت بعد اليوم عن التلاعب بمصير نقابة تمثل نخبة الأمة الجزائرية"، حيث تأسف "كناس" من غياب ردود فعل إيجابية لدى وزارة العمل، بعد الإشعار بالوقفة الاحتجاجية منذ أكثر من أسبوع، كما أكد أن الوزارة لم تكلف نفسها لعقد جلسة تحاور مع المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي لإيجاد حلول واقعية وموضوعية لهذا الإشكال الذي صنعه تهاون بعض المسؤولين داخل وزارة العمل -يقول البيان-، كما جدد CNES تمسكه بالوقفة الاحتجاجية التي من المقرر شنها غدا أمام مقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تنديدا على انتهاج الوصاية لسياسة "الأذان الصماء"، وكذا للمطالبة من الوصاية بضرورة التكفل بمطالبهم المهنية والاجتماعية، بما فيها رفضهم لمشروع التعديلات المتعلقة بالقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، معتبرا مضمونه "تراجعا بالنسبة للقانون الحالي".

■ مروة عيجاج

الفجر

بسبب تفاقم الصراع مع الإدارة منذ أكثر من سنة

السناباب يلوح بشلّ قطاع الخدمات الجامعية بمستغانم

■ هددت التنسيقية الولائية للخدمات الجامعية بولاية مستغانم، المنضوية تحت لواء السناباب، بشلّ قطاع الخدمات الجامعية بالولاية، حسب مضمون إشعار بوقفة احتجاجية حصلت "الفجر" على نسخة منه. ولوح مضمون الإشعار بنقل الإحتجاج من وقفة أمام مقر مديرية الخدمات الجامعية المزمع تنظيمها يوم الأحد 14 ماي، إلى إضراب، بسبب ما أسموه تفاقم المشاكل المهنية والإجتماعية للعمال، التي وصفوها بالمزرية، والجو المكهرب الذي تعاني منه القاعدة العمالية، بالتوازي مع سد أبواب الحوار وعدم اعتراف الإدارة بالشريك النقابي، بدليل غياب أي محضر لقاء رسمي يجمعهم منذ أكثر من سنة، واتهمت التنسيقية الولائية مدير الخدمات الجامعية بولاية مستغانم بتكبيل وخنق الحرية النقابية عن طريق استعمال سياسة المضايقات الإدارية والقضائية، والتحويلات العشوائية للنقابيين، وخرق كل قوانين الجمهورية وتعليمات الحكومة بغلق باب الحوار مع الشريك النقابي، والتعدي على القانون كتسيير الخدمات الإجتماعية من طرف مدير إقامة، إضافة إلى تأخر صب المنح والعلاوات، كما أكد الأمين الولائي للتنسيقية عدم تسوية الوضعية الإدارية والمالية لثلاثة نقابيين برأتهم العادلة بعدما اتهموا ظلما، وطالبت بتدخل الوالي في رسالة حصلت الفجر على نسخة منها، بالمقابل نفى مسؤول الإعلام بمديرية الخدمات الجامعية جميع الاتهامات وأكد "للفجر" بأن أبواب الحوار تظل مفتوحة وبأن الإدارة تستقبل النقابيين يوميا لبحث انشغالاتهم، كما أكد بأن آخر طلب لقاء كان يوم 25 أفريل الماضي وقد رد المدير على ممثلي التنسيقية بطلب توضيح أسباب اللقاء وهو ما لم يتم لحد الساعة، ولم نتمكن من الحصول على رد المدير شخصيا لأنه أغلق هاتفه النقال.

■ ت.خطاب

تكليف اللواء طرطاق برئاسة المعد الوطني للدراسات الأمنية

■ عيّن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المستشار لدى رئاسة الجمهورية منسق مصالح الأمن اللواء بشير طرطاق، على رأس المعهد الوطني للدراسات الأمنية، الذي استحدث بموجب مرسوم رئاسي صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية. وسّع بوتفليقة، ثقته في اللواء بشير طرطاق، بعدما عيّنه على رأس جهاز المخابرات، بتعيينه على رأس معهد جديد يختص بتكوين الإطارات العسكرية والمدنية في مجال الأمن والملفات الاستراتيجية ذات علاقة بالأمن ويوضح المرسوم الرئاسي أن المعهد مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة تخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة، تقع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، ومن الناحية البيداغوجية تقع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدفاع الوطني. ويتولى المعهد مهمة ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكنه تقديم تكوين متواصل مؤهّل لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش وكذا أعوان الدولة. كما يمكن له تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، كما ينظم تكوينات متخصصة وملتقيات وأياما دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات العسكرية وأعوان الدولة، كما يضمن تكوينات لفائدة ضباط وإطارات دول أجنبية.

■ رضوان.م

البلاد

طلاب يبيتون في الشارع لحمايتهن بعد دخول الغرباء إليها

الطالبات المقيمات بالجلفة بحي الأمل يحتججن !

احتجت أمس الأول، الطالبات المقيمات بحي الأمل المخصص للبنات بعاصمة ولاية الجلفة، على خلفية دخول غرباء إلى الحرم الجامعي، وتجمهرت الطالبات في وسط الساحة، داعين إلى تدخل جميع المصالح المعنية وتوفير الأمن داخل الإقامة المذكورة، خاصة أن هذه الانتهاكات أضحت تكرر في كل مرة.

وأكدت مصادر "البلاد"، أن الإقامة المذكورة، تحولت إلى فضاء مفتوح للغرباء في عديد المرت، من خلال تجولهم بكل حرية في بعض الأوقات، وهو ما يؤكد بأن هناك تساهلا في الحراسة، وأشارت الطالبات إلى أنه مؤخرا فقط سجل دخول عدد من الأشخاص لا تربطهم علاقة بالحي الجامعي للبنات، وهو الأمر الذي لم يعد معه السكوت ممكنا - حسبهم - وأشارت مجموعة من الطالبات في السياق إلى أن ظاهرة دخول الغرباء تفاقمت بشكل لافت، مطالبات بتشديد الحراسة على مستوى جميع المداخل، زيادة على تأمين الجدران الخلفية التي يمكن القفز من خلالها والصعود والنزول المتواصل نحو ساحة الإقامة الجامعية المذكورة.

كما أكد هؤلاء على ضرورة تأمين الساحات المقابلة للإقامات الجامعية التي أضحت مقصدا للعديد من أصحاب السيارات المخمورة، مؤكدين أن الطلبات أضحين خائفات على حياتهن في ظل هذه الوضعية، مع العلم أن مجموعة من الطلبة وبعد حادثة الاقتحام الأخيرة، تضامنوا مع زميلاتهم واضطروا للمبيت ليلا أمام المدخل الرئيسي لإقامة الأمل في رسالة مفادها ضرورة تأمين الحماية لهن من دخول الغرباء وتشديد الحراسة على مستوى جميع المنافذ.

ص. لمين

البلاد

جامعة البشير الإبراهيمي تتحول إلى حلبة صراع بين الطلبة وشباب القرية الجنوبية ببرج بوعريريج

تحولت أول أمس جامعة البشير الابراهيمي بولاية برج بوعريريج إلى معركة بالعصي و«الهراوات" بين الطلبة الجامعيين المضربين عن الدراسة وشباب من حي القرية الجنوبية غير البعيدة عن مقر الجامعة وهذا بعد تعرض قابض حافلة من القرية للاعتداء بالضرب على يد بعض الطلبة.

وحسب بعض المصادر فإن سبب الشجار يعود إلى وقوع مناوشات بين الطلبة المضربين عن الدراسة منذ أيام وقابض حافلة النقل الحضري العاملة عبر خط الجامعة ومدينة البرج الذي ينحدر من القرية سرعان ما تطور الشجار ووصل إلى حد استنجاد هذا الاخير بأقاربه وزملائه الذين تنقلوا إلى مكان الاحتجاج وحمي الوطيس بين جميع الأطراف باستعمال العصي مما أدى إلى وقوع جرحى من بينهم طالب أصيب بكسور في اليد. هذا وقد تسبب إضراب الطلبة الذين أصروا على الرفع من حدة الاحتجاج باقتحامهم إدارة الجامعة ومحاولتهم إفساد ملتقى وطني بكلية الأدب، من خلال عرقلة فعالياته بعدم السماح للضيوف بدخول الحرم الجامعي.

من جهته عميد الجامعة أكد أن الامر يتجاوز صلاحياته بل يتعلق الامر بالخدمات الجامعية التي تعد المسؤول الاول عن هذا الاحتجاج خاصة أن المديرة السابقة التي تم تحويلها قدّمت وعودا كتابية لهؤلاء الطلبة بتوفير النقل الجامعي إلا أن تحويلها منذ أسابيع حال دون تحقيق ذلك في الوقت الذي تبخر هذا المطلب بقدوم المدير الجديد الذي أكد أن المقترح قوبل بالرفض من قبل الديوان الوطني للخدمات الجامعية، لكون الطلبة المعنيين مستفيدين من الإقامة الجامعية، وفقا لما تمليه القوانين المسيرة لهذا القطاع.

ي. شتوح

الشروق

"الكناس" في وقفة احتجاجية أمام وزارة العمل غدا

قرر المكتب الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي "كناس" الخروج في وقفة احتجاجية غدا، أمام مقر وزارة العمل والضمان الاجتماعي، سيشارك فيها ممثلو 45 فرعا نقابيا عبر الوطن.

وجاء في بيان نقابة الكناس أمس، أن المكتب الوطني للنقابة أشعر وزارة العمل، بالوقفة منذ أكثر من أسبوع، غير أنه لم يتلق ردا لحل القضية بشكل ودي أو دعوة إلى عقد جلسة تحاور مع ممثلي وزارة العمل، لإيجاد حلول واقعية وموضوعية لهذا الإشكال الذي صنعه تهاون بعض المسؤولين داخل وزارة العمل.

ودعا المكتب الوطني إلى عقد مجلس وطني استثنائي على هامش هذه الوقفة الاحتجاجية، من أجل بحث تبني مواقف قوية، وحاسمة، مصرّين على إيجاد حل عاجل للمسألة وعدم السكوت عن التلاعب بمصير نقابة تمثل النخبة. ومعلوم أن نقابة "الكناس" تنتظر منذ أزيد من خمسة أشهر التأشير على ملف المؤتمر الخامس الذي انعقد بتاريخ 9ديسمبر 2016، في قسنطينة، غير أن وزارة العمل لم ترسل الإخطار بخصوص المؤتمر إلى وزارة التعليم العالي رغم المراسلات المتكررة للكناس، سواء بواسطة المكتب الوطني أم المحامي المكلف بالقضية، وهو ما جعل المجلس عاجزا عن أداء دوره النقابي.

■ إلهام بوثلجي

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

وفاة طالب إثر سقوطه من شرفة إقامة جامعية بتبسة

اهتزت، أول أمس الخميس، مدينة تبسة وبلدية بئر العاتر بجنوب الولاية، على وقع وفاة الشاب سمير سلاط، البالغ من العمر عشرين سنة، وهو طالب يزاول تعليمه بالمراسلة، سقط من شرفة إحدى الغرف بالطابق الرابع بالإقامة الجامعية 1500 سرير، بجامعة الشيخ العربي التبسي. وحسب مصادر من عين المكان، فإن الضحية تنقل من بئر العاتر إلى تبسة، من أجل اجتياز امتحان شهادة إثبات المستوى، ونظرا إلى بعد المسافة قرّر المبيت رفقة شقيقه الأكبر، وهو طالب حقوق بالإقامة الجامعية. وبعد أن نهض وقت الفجر حيث أدى الصلاة في وقتها، فتح النافذة ومشى خطوة، معتقدا أن الشرفة مسيّجة، لكنه سقط مباشرة، حيث تم نقله إلى المستشفى الاستعجالي بتبسة، حيث لفظ أنفاسه متأثرا بنزيف في الرأس، في الوقت الذي أغمي على شقيقه الطالب الذي نقل في حالة نفسية صعبة إلى المستشفى، وباشرت مصالح الأمن تحقيقا، لمعرفة ملابسات الحادث في الوقت الذي طالبت المنظمات الطلابية بالإسراع في ترميم الشرفات المحطمة في عدد من غرف هذه الإقامة كما حصل في مكان الحادث. يذكر أن الطبيب الشرعي سلم جثة الضحية مساء الخميس إلى عائلته التي قررت تشييع جثمانه في المقبرة المركزية ببئر العاتر بعد صلاة جمعة أمس.

الخبر
EL KHABAR

نددت بزج الطلبة في الصراعات

ستة تنظيمات طلابية تشل جامعة عباس لغرور في خنشلة

● شـــنت، أمس الأول، ســـتـــة تنظيمات طلابية بجامعة عباس لغرور في خنشلة إضرابا عاما بسبب تصرفات وصفوها بـ«غير المسؤولة" من إدارة الجامعة التي تسببت، حسبهم، في معاناة الطلبة الذين لم يجدوا الظروف المواتية للتمدرس والتي ساهمت في عدم وجود استقرار بالجامعة التي تشهد من حين إلى آخر مواجهات عنيفة، كان آخرها المواجهات الدامية التي وقعت بين طلبتي أولاد رشاش وششار، أفضت إلى سقوط جرحى وغلق الجامعة وإقامات الجامعة.

التنظيمات التي أصدرت البيان أكدت أنه أمام استحالة الدراسة في الجامعة، فإن اللجوء إلى الإضراب صار حقا دستوريا منعه عنهم مسؤولو الجامعة، بعد "الوعود الزائفة" خاصة عدم تطبيق تعليمات رئيس الجامعة القاضية بعدم حرمان الطلبة من مقاييس السداسي الأول في كل الكليات وعدم تقييم الطلبة في الأعمال التطبيقية والأعمال الموجهة على مستوى أغلب الكليات، واستعمال الطلبة كوسيلة للزج بهم في صراعات لتحقيق مصالح شخصية، مؤكدين على مواصلة الإضراب العام إلى غاية إيجاد حل للمشاكل المطروحة، مهددين بمقاطعة امتحانات السداسي الثاني. من جانب آخر، أفادت إدارة الجامعة بأن كل الظروف الخاصة بتمدرس الطلبة متوفرة، وأنها تسعى إلى خلق جو بيداغوجي وتربوي وتنظيمي لتمدرس الطلبة الذين ليس هناك ما يدفعهم إلى إعلان الإضراب، لأن أبواب إدارة الجامعة مفتوحة ولم يتم غلقها يوما للحوار قصد إيجاد حل للمشاكل إن وجدت، لكن بعض التصرفات غير المسؤولة جعلت التنظيمات تلجأ كل مرة إلى الإضرابات لكن أسبابها لا تستدعي ذلك.

ط. بن جمعة

الخبر
EL KHABAR

المشروع قيد التجريب بعد موافقة وزارة التربية

طلبة الكلية بجامعة الشلف لتمكين تلاميذ الابتدائي من الرياضة

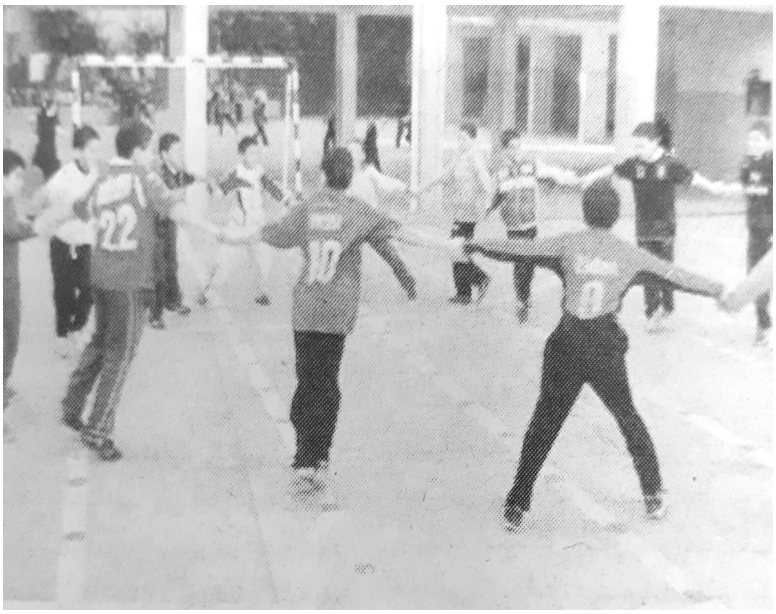

● كشف مدير التربية بالشلف، عبد القادر هداج، عن موافقة الوزارة الوصية على اعتماد مشروع جديد يخص ممارسة النشاطات الرياضية بالمدارس الابتدائية بفضل التعاقد مع طلبة كلية الرياضة بجامعة الشلف.

المشروع الذي اقترحه القائمون على مديرية التربية بالشلف ووافقت عليه وزيرة التربية يتم تطبيقه خلال الموسم الحالي ببعض المدارس بالولاية التي أصبحت نموذجية لاختبار مدى فعالية هذا المشروع الجديد الذي يهدف إلى تمكين تلاميذ الطور الابتدائي من ممارسة الرياضة بواسطة مختصين في المجال، حيث تم التعاقد بين المديرية المذكورة وكلية الرياضة بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف من أجل إيفاد طلبة الليسانس والماستر إلى المدارس النموذجية للقيام بتربصاتهم الميدانية مع التلاميذ مقابل إعفاء أساتذة بقية المواد من القيام بهذه النشاطات الرياضية خاصة بعد حرمان عدد كبير من التلاميذ من حقهم في الرياضة بسبب عدة موانع منها حمل المعلمات أو إصابة بعضهن بالأمراض التي تمنعهن من أي جهد عضلي، إضافة إلى وقوع بعض الحوادث نتيجة نقص معارف المعلمين في مجال الرياضة. وهنا يضيف السيد عبد القادر هداج أنه جاءته هذه الفكرة التي تخدم كل الأطراف بفعل استفادة طلبة الجامعة من القيام بتربصاتهم الميدانية وتمكينهم من تطبيق معارفهم النظرية على الواقع وتحضيرهم لدخول ميدان العمل، بينما يستفيد التلاميذ من ممارسة الرياضة بطرق علمية ومعارف مسبقة من طرف المقبلين على التخرج من كلية الرياضة لتعويد التلاميذ منذ الصغر ممارسة الرياضة وتحفيزهم على الاهتمام بسلامة أجسامهم، إضافة إلى تمكينهم من إخراج الطاقات الزائدة والتنفيس عنهم بواسطة اللعب والنشاطات البدنية لكن مع احترام التقنيات العلمية حفاظا على صحة التلاميذ وتجنب وقوع أي نوع من الحوادث نتيجة جهل أغلب المعلمين بالتقنيات العلمية لممارسة الرياضة بطرق صحية.

ع. دحماني

الخبر
EL KHABAR

مؤلف "فلسفة الثورة الجزائرية" أهم مرجع لفهم الثورة

جامعة وهران تكرم الفيلسوف بخاري حمانة

لم يجد البروفيسور الفيلسوف، بخاري حمانة، الكلمات وهو الرجل العفوي، ليشكر القائمين على حفل التكريم الذي حظي به، منذ يومين، بعد انتهاء الأستاذ محمد سنوسي، مدير جامعة وهران أحمد بن بلة، من كلمته الترحيبية، بمناسبة الحفل التكريمي الذي أقيم للرئيس السابق للجمعية الفلسفية الجزائرية، الذي صنفته الجامعات الأمريكية في هارفارد سنة 1988 من بين كبار مفكري القرن العشرين.

ل. بوربيع

●نظّم قسم الإعلام لجامعة أحمد بن بلة بوهران، أمس، حفلا تكريميا للبروفيسور بخاري حمانة، لإسهاماته في المجال الإعلامي ومساره العلمي والأكاديمي، بحضور مدير الجامعة وعميد كلية العلوم الإنسانية والإسلامية وجمع من الأساتذة والطلبة. وذكر الأستاذ مرسلي لعرج في تقديمه للمكرّم بمساره التعليمي، انطلاقا من مدينة قمار بوادي سوف، قبل أن يتنقّل إلى تونس ومنها إلى مصر التي كان فيها أول طالب جزائري يستفيد من منحة دراسة من قيادة الثورة الجزائرية. وفي القاهرة اندمج الطالب بخاري حمانة في الثورة التحريرية وكان رئيسا لفرع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وبقي في مصر بعد الاستقلال عاملا في سفارة الجمهورية الجزائرية في القاهرة، قبل أن يتفرغ للإعلام، حيث شغل منصب مدير وكالة الأنباء الجزائرية في مصر والشرق الأوسط، وفي تلك المرحلة التقى مع كبار العالم من مفكرين وسياسيين. وبعد عودته إلى الجزائر وقضائه فترة قصيرة في الصحافة، قرّر التفرغ للبحث العلمي والعمل الأكاديمي. وكان له الفضل في سنة 1972 في تأسيس الفرع المعرّب لقسم علم النفس في جامعة وهران، ثم بعدها أسّس قسم الفلسفة الذي ترأسه لسنوات. ويعتبر الأستاذ بخاري حمانة، أول من بحث في الأسس الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، وقيّد بحثه في رسالة تخرّج بدرجة الدكتوراه تحت عنوان "فلسفة الثورة الجزائرية" والذي يعتبر أهم مرجع لفهمها. وألّف بخاري حمانة أكثر من 25 كتابا، وشارك مع كبار فلاسفة القرن العشرين في تأسيس الجمعية الفلسفية العربية، وكان عضوا في الجمعية الفلسفية البراغماتية بجامعة هارفارد الأمريكية.

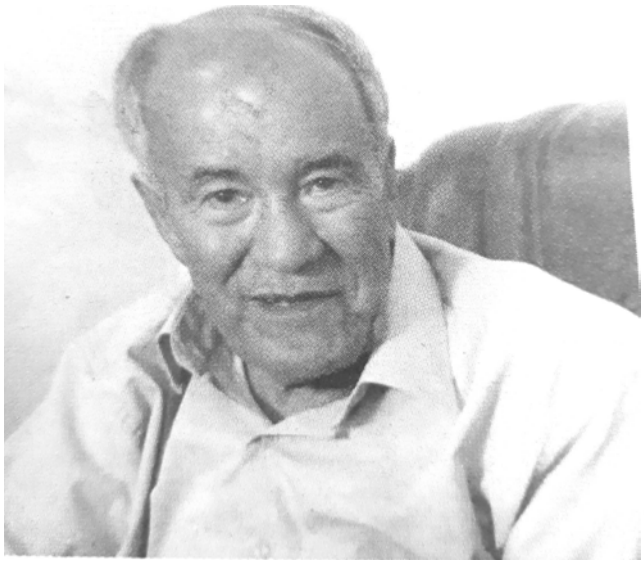

وقال بخاري حمانة بعد تقديمه بفكاهته المعهودة "أتساءل هل فعلا أن هو الذي تحدّثتم عنه". وشكر جامعة وهران على تكريمه وقال "إنه تكريم للعلم والاجتهاد الأكاديمي أكثر مما هو تكريم لشخصي".

ل.ب

النهار

يعتبر مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية

بوتفليقة يعيّن طرطاق على رأس معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني

■ المعهد يضمن التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة والدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية
■ يضمن تكوينا لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش وأعوان الدولة

كلّف رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، المستشار لدى الرئيس المكلف بتنسيق مصالح الأمن الملحقة برئاسة الجمهورية الجنرال، بشير طرطاق، بتوجهه والسهر على حسن سير معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني، وهو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية.

أصدر القاضي الأول في البلاد مرسوما رئاسيا يتضمن استحداث مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية، أطلق عليها معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني، حيث يكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بتنسيق مصالح الأمن الملحقة بالرئاسة الجنرال، بشير طرطاق، بتوجيه المعهد والسهر على حسن سيره. وذكر المرسوم الرئاسي رقم 17-145 المؤرخ في 19 أفريل 2017 الذي صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، أنه يستحدث معهدا للدراسات العليا في الأمن الوطني، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أنه مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة تخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة.

وأفاد المرسوم أن هذا المعهد يلحق برئاسة الجمهورية، حيث يكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى «المنسق» بتوجيه المعهد والسهر على سيره الحسن، في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني.

وفيما يخص مهام المعهد، فتتمثل في ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا، ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة.

من جهة أخرى، يمكن للمعهد - حسب المادة 7 من المرسوم- تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، إلى جانب ضمانه تكوينات متخصصة وملتقيات وأياما دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه.

كما يساهم في تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني، ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار، ويقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

ويشرف على تسيير المعهد مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من المنسق، وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها، ويساعده كل من مدير التعليم والتكوين المتواصل ومدير البحث ومدير منظومات الإعلام والعلاقات الخارجية ومدير الشؤون البيداغوجية وأمين عام المعهد ومدير المكتبة وبنك المعلومات.

راضية شايت

وفاة شاب سقط من الطابق الثالث في إقامة جامعية بتبسة

اهتزت الإقامة الجامعية 1300 سرير «الوئام» ذكور، التابعة إلى جامعة تبسة، أول أمس، على وقع خبر سقوط حر للطالب «س.س» في العقد الثالث من العمر، والمنحدر من مدينة بئر العاتر، حيث هوى من الطابق الثالث في إحدى عمارات الإقامة الجامعية، حين كان مقيما في غرفة شقيقه الجامعي في الفترة التي يجتاز فيها اختبارات إثبات المستوى. وفور الحادثة، تمّ الاستنجاد بمصالح الحماية المدنية. الذين سارعوا إلى عين المكان لتحويل الضحية المغمى عليه إلى قسم الاستعجالات الطبية والجراحية «عالية صالح»، ليلفظ أنفاسه الأخيرة متأثرا بعدة إصابات في رأسه.

رابح - ل

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

يوفر التكوين العالي للعسكريين والمدنيين و إطارات الدولة

استحداث معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني

استحدثت رئاسة الجمهورية معهدا للدراسات العليا في الأمن الوطني، بموجب مرسوم رئاسي صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، وكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية، المكلف بتنسيق مصالح الأمن الملحقة بالرئاسة، بتوجيه المعهد والسهر على حسن سيره. ويخصص التكوين في المعهد لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش، وأعوان الدولة.

وبحسب المرسوم يمارس الوصاية البيداغوجية على المعهد فيما يخص تعليم التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي و وزير الدفاع الوطني، ويحدد محتوى البرامج البيداغوجية الجامعية وكذا فتح المجالات والشعب والاختصاصات والشهادات المتعلقة بها عن طريق التنظيم. ويتولى على الخصوص مهمة ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية. كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا. ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش، وأعوان الدولة. ويمكن للمعهد الجديد، من تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني، في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه، لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، ويكلف المعهد بضمان تكوينات متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات، كما يمكن أن يضمن تكوينات لفائدة ضباط وإطارات دول أجنبية. يكلف المعهد بضمان تكوينات متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات المعنية، حول مواضيع ذات أهمية في مجال اختصاصه، كما يمكن أن يضمن تكوينات لفائدة ضباط وإطارات دول أجنبية، ويساهم المعهد في تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني، ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار. ويقدم مساعدته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الإستراتيجية والعلاقات الدولية. ويمكنه نشر نتائج أشغاله وأبحاثه وتوزيعها. يتكوّن مستخدمو المعهد من مستخدمين عسكريين ومستخدمين مدنيين شبيهين ومتعاقدين، ويتكوّن المستخدمون الأساتذة في المعهد من مستخدمين أساتذة باحثين في التعليم العالي والبحث العلمي منتدبين، و في كل القطاعات الأخرى، ومستخدمين عسكريين ومدنيين، وموظفين بالتوقيت الجزئي، ويمكن للمعهد الاستعانة بخبراء مدنيين أو عسكريين وطنيين أو أجانب، ويمكن للمعهد إقامة علاقات تعاون وتبادل مع الهيئات المتخصصة في المجالات الوطنية منها و الأجنبية طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع.

ع س

طلبة جامعة عباس لغرور في إضراب مفتوح

دخل، أول أمس، طلبة جامعة عباس لغرور بخنشلة، في إضراب مفتوح عن الدراسة، استجابة لدعوة 6 تنظيمات طلابية بالتوقف عن الدراسة، و ذلك بعد فشل مفاوضاتها مع الإدارة التي لم تستجب حسبها للانشغالات و المطالب المطروحة.

التنظيمات الطلابية التي دعت إلى الإضراب العام عن الدراسة، أكدت من خلال بيان صادر عنها، على أن الإدارة لم تستجب للمطالب المشروعة التي تتمحور أساسا حول عدة نقاط، ذكر منها على سبيل المثال، عدم تطبيق تعليمات رئيس الجامعة كعدم إقصاء الطلبة من مقاييس السداسي الأول في عدة كليات، و مشكلة تقييم الطلبة في الأعمال التطبيقية و الأعمال الموجهة على مستوى أغلبية الكليات، و ما سمي باستعمال أساليب ملتوية في التعامل مع التنظيمات الطلابية.

من جهتها إدارة الجامعة، أكدت على أن أبواب الحوار و النقاش مفتوحة مع الطلبة و مع مختلف التنظيمات الطلابية، في الأطر القانونية و البيداغوجية المعمول بها.

ع بوهلالة

النصر
ANNASR
يومية كل القطر

نُظمت بجامعة منتوري

طلبة من الوادي وباتنة وقسنطينة ينوجون في الأولمبياد الأولى للرياضيات

احتضن أول أمس مجمع أحمد حماني - زرزارة بجامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الطبعة الأولى للأولمبياد الوطنية في الرياضيات بمشاركة 10 طلبة من أصل 14 مسجلا يمثلون 14 جامعة، و قد فازت الطالبة عفاف واني من وادي سوف بالمرتبة الأولى، و مهنة سيف الدين من جامعة باتنة بالرتبة الثانية، فيما عادت المرتبة الثالثة للطالبة بن حمود رملة من جامعة قسنطينة.

المسابقة التي نظمها قسم الرياضيات بكلية العلوم الدقيقة اختير لإجرائها قاعة محاذية لمكان تجمع الطلبة، كما تم إيلاء اهتمام خاص بالمشاركين باستقبالهم بقطع الحلوى و الشكولاطة، لتحفيز طلبة السنوات الأولى و الثانية لتحسين مستواهم العلمي، فالمسابقة حسب ما أفاد به رئيس لجنة التنظيم و مسؤول ميدان الرياضيات و الإعلام الآلي بجامعة قسنطينة الأستاذ الدكتور خالد بصيلة، للنصر هي عبارة عن اختبار لمدة 3 ساعات يهدف إلى تنمية المهارات في الرياضياتية الخاصة و تشجيع المتفوقين على تطوير قدراتهم في حل المسائل و تكريمهم، و تعتبر مسابقة دورية تنظم كل سنة و تخص طلبة السنة الثالثة ليسانس، إذ تهدف إلى خلق فضاء تنافسي علمي بين الطلبة و المؤسسات الجامعية لرفع المستوى و التمكن من التقييم الذاتي، و من المبرمج حسبه فتحها في التخصصات المختلفة للرياضيات.

و بخصوص المعايير التي تم اعتمادها لاختيار الطلبة قال ذات المصدر بأنها تتمثل في اعتماد مقياس التفوق في الدفعة « و هو معيار قابل للتغيير مستقبلا» ، حيث تم اختيار الطلبة المتفوقين بعد الاتصال بعديد الجامعات عبر الوطن، و قد شارك أغلبهم فيما لم يشارك البعض بسبب تزامنها و امتحانات السداسي الثاني، مضيفا بأنه تم تسجيل 14 طالبا يمثلون جامعات قسنطينة و هران و سكيكدة و قالمة و تبسة و أم البواقي و خنشلة و الوادي و سطيف و باتنة و ميلة و مسيلة و بسكرة.

بعد عملية التصحيح و الترتيب التي قامت بها لجنة التصحيح المكونة من 6 أساتذة و دامت ساعتين من الزمن أعلنت الأمانة العامة للمسابقة بعد رفع السرية عن أسماء الطلبة في الأوراق المصححة، عن الفائزين الثلاثة الأوائل، و هم الطالبة عفاف واني من جامعة محمد الأخضر عمارة بالوادي، و مهنة سيف الدين من جامعة مصطفى بن بولعيد بباتنة و بن حمود رملة من جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، حيث وزعت عليهم هدايا و شهادات شرفية في حفل تكريمي، إذ توجت الفائزة بالمرتبة الأولى بحاسوب محمول و شهادة شرفية و محفظة، و المتحصلون على المرتبتين الثانية و الثالثة بـ» تابلات»، ليتم بعدها توزيع شهادات شرفية على المشاركين، بإشراف من مدير الجامعة عبد الحميد جكون و عميد كلية العلوم الدقيقة و رئيس قسم الرياضيات، و قد حضرها عدد من طلبة السنة الأولى و الثانية ليسانس رياضيات حيث تم تعريفهم بالمسابقة و تحفيزهم.

المسابقة التي أشرفت عليها لجنة مكونة من 17 أستاذا مقسمين على خمس لجان يمثلون عددا من الجامعات الموزعة عبر التراب الوطني، نظمتها جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 و بمبادرة من رئيسها، الذي أمر بتشكيل لجنة لوضع إستراتيجية لها، و قد تم تخصيصها لطلبة السنة ثالثة ليسانس، الأوائل على مستوى الدفعة في كل ولاية.

أسماء بوقرن

الحلّ في العقل

يعتبر استحداث معهد للدراسات العليا في مجال الأمن خطوة جد مهمة في سبيل الاحترافية واعتماد العمل العلمي، و جمع المعلومات، والتحليل على نطاق واسع في هذا المجال الحيوي.

ويؤسس المرسوم الرئاسي الذي تم بموجبه استحداث مركز للدراسات العليا في الأمن المنشور في العدد الأخير من الجريدة الرسمية لمرحلة جديدة في مجال العمل المرتبط بالأمن الوطني عموما، ويعطي مفهوما واسعا لهذا المصطلح.

فالأمن لا بد أن لا ينظر إليه بمفهوم ضيق يختصر في قوات الأمن والدرك والاستخبارات وجمع المعلومات بالطرق التقليدية، بل هو مفهوم شامل وواسع جدا يشمل كل المجالات الحيوية لأمة معينة، بداية بالأمن بالمفهوم التقليدي، وصولا إلى كل ما يدخل في صلب المقومات الحيوية لأي شعب من اقتصاد، وثروات و ثقافة ومعارف وعلوم وتقاليد، وإنسان، ومجال معنوي اجتماعي و حضاري وغيرها.

ومؤسسة الجيش التي شرعت في مسار احترافي منذ سنوات وحققت اليوم خطوات كبيرة في هذا السياق وعلى مستويات عدة، تمر اليوم نحو احترافية واضحة في مجال الدراسات الأمنية، كما هو معمول به في كل دول العالم، و بريطانيا مثلا التي تعتبر نموذجا في الاعتماد على النخبة في المجال الأمني، حيث كانت منذ بداية القرن العشرين تعتمد على أكفأ الطلبة والأساتذة في الجامعات للقيام بالمهام الأساسية في المجال الأمني، وبخاصة تلك التي تتطلب ذكاء خارقا ونباهة كبيرة وثقافة عالية مميزة.

و اليوم يعتمد العالم كله وبخاصة القوى الكبرى على مخابر الدراسات والتحليل المعمق للمعلومات، ولكل ما يقع عليه البصر، لذلك وبالنظر لحساسية المجال الأمني الذي يعني كل القطاعات فإنه لا مجال فيه للخطأ والصدفة، والتقدير العشوائي، بل إنه يعتمد بالأساس على عمل المخابر، مخابر التفكير، والدراسات ومراكز التحليل والمتابعة للوصول إلى النتيجة الدقيقة المقصودة.

وانطلاقا من التجارب المريرة التي مرت بها بلادنا في مجال مكافحة الإرهاب منذ أكثر من عشريتين، و الجريمة المنظمة وغيرها، وبالنظر لما يدور في محيطنا الإقليمي من تحديات كبيرة، وبخاصة منها المساحات الرمادية و الضبابية الكبيرة المتعلقة بمجال مكافحة الإرهاب والمؤامرات الخارجية المتعددة الأوجه والمقاصد، فإن الوضع يقتضي أن تمتلك البلاد مؤسسات أمنية بكوادر عالية التكوين تكون قادرة على فهم المحيط السياسي، والاجتماعي والثقافي والإثني المحيط بنا، وفهم الاستراتيجيات الدولية الكبرى الطامعة في المنطقة، والتعرف بدقة على مقدرات كل دولة من دول الجوار في جميع المجالات، مؤسسات تكون قادرة على الوصول إلى أدق المعلومات بخصوص كل ما يدور حولنا، وقادرة أيضا على استشراف السياسات التي من المفترض أن تعتمدها كل القوى المنخرطة فيما يجري في محيطنا القريب.

ولا يمكن القيام بكل هذه المهام دون الاعتماد على العقل والعقل وحده، وعلى العلم والعلم دونه، وعلى عمل المخابر الطويل و المتأني، وهذا ما سيقوم به معهد الدراسات العليا في مجال الأمن المستحدث قبل أيام، والذي دون شك ستكون مهامه كبيرة جدا بالنظر لما سبق ذكره. و سيكون هذا المعهد أمام تحديات كبيرة مستقبلا لأن الوضع فعلا معقد، وهو ما يقتضي أن تعطي كل القوى الحية للأمة، والكفاءات الذكية كل ما تملكه لهذا المعهد الذي ينتظر منه الكثير في المستقبل.

النصر

يعتبر مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية

استحداث معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني

▪ تكليف طرطاق بتسييره.. ويعنى بتكوين إطارات جزائرية وأجنبية

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، مرسوما رئاسيا يتعلق باستحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني، وهو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية كلف بإدارتها مستشار الرئيس المنسق لمصالح الأمن اللواء بشير طرطاق بتوجيه المعهد والسهر على سيره الحسن.

وينص المرسوم الرئاسي على أن المعهد الجديد الذي يتمثل في مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتحديدا مؤسسة تكوين عسكرية تخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة، كما يمنح المرسوم المنشور مؤخرا الاستقلالية المادية والمعنوية للمؤسسة الأمنية الجديدة، على أن تمنح لوزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني الوصاية البيداغوجية على مؤسسة التكوين العسكري، فيما يكون تعيين المدير العام للمؤسسة التي تسمى بمعهد الدراسات العليا في الأمن الوطني باقتراح من اللواء بشير طرطاق منسق مصالح الأمن الملحقة برئاسة الجمهورية بمرسوم رئاسي وإنهاء مهامه بالطريقة نفسها.

وفي السياق، يوضح المرسوم الرئاسي أن المدير العام للمعهد الجديد سيساعده كل من مدير التعليم والتكوين المتواصل ومدير البحث ومدير منظومات الإعلام والعلاقات الخارجية ومدير الشؤون البيداغوجية وأمين عام المعهد ومدير المكتبة وبنك المعلومات.

وفيما يتعلق بالجانب البيداغوجي لمعهد الدراسات العليا في الامن الوطني فان المهام المحددة له تتعلق بضمان التكوين الجامعي

اللواء بشير طرطاق

للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة. كما تمنح للمعهد الجديد صلاحية تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، إلى جانب ضمانه تكوينات متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه. إلى جانب ذلك، يساهم معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني في تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار، كما يقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

نسيمة عجاج

الحوار

قرروا الاحتجاج هذا الأحد أمام مقر وزارة العمل

شرعية المؤتمـــــر الخامس تخرج أساتذة "الكناس" للشارع

ميلاط: نطالب الغازي بشهادة مطابقة للمؤتمر الخامس للنقابة

أودع المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الإشعار بتنظيم وقفة احتجاجية سلمية يوم الأحد 14 ماي 2017 على مستوى مصالح وزارة العمل والضمان الاجتماعي، حيث سيحتج الأساتذة المنضوون تحت لواء "الكناس" بداية من الساعة العاشرة صباحا أمام مقر وزارة العمل والضمان الاجتماعي بسبب تأخر رد هذه الأخيرة على البث في شرعية المؤتمر الخامس للنقابة.

ويأتي تحرّك نقابة "الكناس" في الميدان بعد انقضاء خمسة أشهر بالتمام منذ إيداع ملف المؤتمر الخامس للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي المنعقد بتاريخ 09 ديسمبر 2016 بقسنطينة، والمودع ملفه بتاريخ 14 ديسمبر 2016 على مستوى وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وهو ما تسبب في حدوث صراع داخلي داخل النقابة عرف أوجه بعد تعيين الأمين العام الجديد عبد الحفيظ ميلاط.

وشدد "الكناس" في بيان تحوزه "الحوار" على رفضه لهذا التماطل غير المسبوق من وزارة العمل في الرد على شرعية المؤتمر الخامس للنقابة، لا سيما وأن القواعد القانونية الإجرائية المعمول بها تنص على سقوط حق الإدارة في التحفظ والاعتراض بمرور 60 يوما من إيداع الملف، وهو الأجل الذي انقضى يوم 12 فيفري 2017، دون تبليغ النقابة بأي تحفظات شكلية أو موضوعية

حول ملف المؤتمر المودع في الآجال القانونية. وقال مجلس "الكناس" إنه وبعد استنفاد كل الطرق الودية لحل هذا النزاع وانتظاره عبثا الرد على المراسلات العديدة التي تم توجيهها لمصالح وزارة العمل والضمان الاجتماعي بواسطة المكتب الوطني أو عن طريق محامي النقابة، فقد قرر اعتماد أسلوب الاحتجاج الذي أصبح الوسيلة الأمثل لاسترداد الحقوق والمطالب العالقة، داعيا في هذا الإطار جميع المناضلين المشاركين في هذه الوقفة إلى جعلها وقفة سلمية حضارية تعبر عن الوعي الحضاري الراقي لمنتسبي نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي.

نسرين مومن

الحوار

الرئيس يكلف اللواء طرطاق بتسيير معهد الدراسات العليا للأمن الوطني

أوكل الرئيس بوتفليقة، لمنسق مصالح الأمن الملحقة برئاسة الجمهورية اللواء بشير طرطاق، مهمة تسيير وتوجيه معهد الدراسات العليا للأمن الوطني والسهر على سيره الحسن، حيث صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية مرسوم رئاسي يتضمن إحداث معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني ومهامه وتنظيمه وتسييره.

ويعتبر المعهد، بحسب المادة الثانية من المرسوم، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مستقلا ماليا، وهي مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ومقرها بالعاصمة، ويكون المعهد ملحقا برئاسة الجمهورية.

وأرسيت، حسب المنشور، وصاية المعهد من الناحية البيداغوجية لوزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والدفاع الوطني، على أن يتم تحديد محتوى البرامج البيداغوجية الجامعية وكذا فتح المجالات والشعب والاختصاصات والشهادات المتعلقة بها عن طريق التنظيم.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

يحمل بعدا استشرافيا يواكب التحولات الأمنية الإقليمية والدولية

استحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني

تم استحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني بموجب مرسوم رئاسي رقم 17-145 المؤرخ في 19 افريل 2017. وأوكلت مهمة السهر على سيره الحسن للمستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى «المنسق»، في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني. وفق ما تضمنه العدد الأخير من الجريدة الرسمية.

• مليكة خلاف

المعهد الذي يعد مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة، كما يشرف على تسييره مدير عام، يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من المنسق وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها

ويساعده في ذلك كل من مدير التعليم والتكوين المتواصل ومدير البحث ومدير منظومات الإعلام والعلاقات الخارجية ومدير الشؤون البيداغوجية وأمين عام المعهد ومدير المكتبة وبنك المعلومات.

مهام المعهد المحدد مقره بمدينة الجزائر تتمثل في «ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة».

حسب المادة 7 من المرسوم يمكن للمعهد تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار، يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، علاوة على ضمان دورات تكوينية متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه إلى جانب إمكانية ضمان تكوينات لفائدة ضباط وإطارات دول أجنبية كما يساهم في «تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار ويقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الإستراتيجية والعلاقات الدولية» وفق ما جاء في الجريدة الرسمية.

للمعهد مجلس علمي وبيداغوجي يساعد المدير العام للمعهد في تحديد وتقييم النشاطات العلمية وبرامج التكوين، وبهذه الصفة يكلف بالتداول في المسائل المتعلقة بالتكوين العالي والتكوين المتخصص والدورات الدولية للدراسات العليا في الأمن الوطني.

يتكون مستخدمو المعهد من مستخدمين عسكريين ومستخدمين مدنيين شبيهين ومستخدمين مدنيين متعاقدين، كما يتكون من مستخدمين أساتذة باحثين في التعليم العالي والبحث العلمي منتدبين أو في كل القطاعات الأخرى وكذا مستخدمين موظفين بالتوقيت الجزئي، طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع الوطني.

المعهد بإمكانه أيضا الاستعانة بخبراء مدنيين أو عسكريين وطنيين أو أجانب، طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع الوطني، كما يمكنه إقامة علاقات تعاون وتبادل مع الهيئات المتخصصة في هذا المجال، الوطنية منها والأجنبية.

قرار استحداث المعهد يحمل بعدا استشرافيا في ظل التحولات الأمنية الإقليمية والجهوية المتعددة التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الجزائر.

وباعتبارها من أوائل الدول التي نجحت في التصدي للإرهاب بعد عشرية سوداء بفضل تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية الذي بات مرجعا في السياسات الأمنية للدول، أصبحت الجزائر تتوجه نحو تفعيل آلياتها الأمنية مسايرة مع المتغيرات الحالية في مفهوم الأمن الشامل الذي يمس مختلف القطاعات الحيوية منها الاجتماعية والاقتصادية ككل.

نظرة الجزائر لا تتوقف عند مفاهيم «الأمن التقليدي» الذي ارتبط لسنوات بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها، بل باستباق الأحداث ورصد التوقعات المحتملة وفق رؤية استراتيجية استشرافية تكون بمثابة السد المنيع للتهديدات التي قد تمسها داخليا أو خارجيا.

من هنا تبرز الإرادة للانتقال إلى مرحلة نوعية تعزز تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تكريس الرسكلة والتكوين الاحترافي المواكب للمستجدات التي يعرفها العالم، في ظل تطور الأساليب التكنولوجية للجماعات الإرهابية وتزايد الجرائم السيبرانية.

إلحاق المعهد برئاسة الجمهورية يعزز تحصين الدولة أمنيا واستراتيجيا كما يعد استكمالا لـ«ثورة» هيكلة المؤسسات الأمنية التي تم الشروع فيها مع خلق أخرى جديدة تتكيف والواقع الجديد، فضلا عن التركيز على البعد الاحترافي للمسار العسكري من خلال إنشاء مدارس أشبال الأمة عبر الوطن.

مؤسسة التكوين المستحدثة تتميز بتفتحها على جميع المؤسسات العالمية وهو ما يبرز منحى إرساء علاقات متبادلة تخدم المصالح الإستراتيجية المتبادلة عندما يتعلق الأمر بأمهات القضايا التي لا تخص تداعياتها دولة دون أخرى.

يأتي ذلك في ظل الاعتراف الدولي الذي تحظى به الجزائر على المستوى العالمي بفضل مقاربتها الأمنية الشاملة، إذ تجلى ذلك، مثلا بتعيين رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، منسقا إفريقيا لمكافحة الإرهاب شهر مارس الماضي.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

ترسيخ ثقافة السلامة المرورية

ملتقى دولي حول الآليات العملية لتفعيل دور الأسرة

تنظم الدكتورة صباح العياشي رئيسة مخبر التنمية والوقاية من الانحراف والإجرام بجامعة الجزائر "2" ابو القاسم سعد الله، أيام 20، 21 و22 ماي الجاري، فعاليات المؤتمر الدولي حول الإستراتيجية الوقائية لترسيخ ثقافة السلامة المرورية، آليات عملية لتفعيل دور الأسرة والفاعلين الاجتماعيين.

• رشيدة بلال

يشهد العالم اليوم العديد من الظواهر والآفات التي تهدد أمن وسلامة الإنسان والمجتمع معا، ولعل أبرزها الارتفاع الرهيب لحوادث المرور التي صارت تخطف أرواح الأبرياء في كل دقيقة، ناهيك عما تسببه من إعاقات وتشوهات مستديمة، وخسائر مادية ضخمة تشكل عبئا ثقيلا على عاتق الأسرة والمواطن والدولة ومؤسساتها. تؤكد المنظمة العالمية للصحة والبنك الدولي أن حوادث المرور تقتل حوالي 1.3 مليون شخص سنويا، وتؤدي إلى إعاقة ما بين 20 إلى 50 مليون شخص سنويا، مما يدل على هول الخسائر البشرية. ورغم كل الجهود البشرية والمادية المعتبرة التي تبذلها المؤسسات الرسمية المعنية للحد من استفحال هذه الآفة، فإننا ندق ناقوس الخطر بالنظر إلى الإحصائيات التي تعكس معاناة مختلف الدول، بما فيها الجزائر. وعلى مستوى الترتيب العالمي، تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميا والأولى مغاربيا وعربيا، مما يتطلب إعادة النظر في طبيعة تشخيص الخلل والاستراتجيات المعتمدة حاليا في مجابهة تنامي حوادث المرور، بالتالي العمل على إيجاد وإرساء آليات عملية لتفعيل دور مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم الأسرة.

ما نلاحظه اليوم وجود ثغرات مختلفة تتعلق بطبيعة التنشئة الاجتماعية الخاصة بترسيخ الثقافة

المرورية الوقائية، خاصة عند أفراد الأسرة، ثم الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، على غرار المدرسة ومؤسسات الإعلام، المؤسسات الدينية (المسجد)، مدارس تعليم السياقة وأمن الطرق بكل معانيه، إلى باقي مؤسسات المجتمع المدني- يستدعي بناء استراتجيات حديثة لترسيخ ثقافة مرورية فعالة تتماشى واهتمامات وانشغالات الدولة والمجتمع معا، بحيث تبدأ من نشر الوعي الوقائي داخل الأسرة أساسا والمدرسة، من خلال تقديم رسائل قوية ومهارات اجتماعية وتوفير خطاب إعلامي يدعم الإستراتجية المرجوة لتحقيق نتائج مرضية، بالموازاة مع توفير الوسائل المادية والأمنية اللازمة.

إن "إرهاب الطرق" اليوم انعكس على السلوكات اليومية لأفراد الأسرة، جراء معاناتهم من مشكلات نفسية، اجتماعية، اقتصادية، وصحية أثقلت كاهل الأسرة بأكملها، لأن بناء سلوك الإنسان يبدأ منها، وإذا كانت سليمة من كل الأخطار سلم المجتمع كله، بالتالي يمكننا طرح التساؤلات التالية: كيف يمكن للأسرة ومختلف الفاعلين في المجتمع أن يساهموا في تفعيل التربية المرورية وترسيخ الثقافة المرورية الوقائية لدى مختلف شرائح المجتمع ؟ وما هي الآليات العملية التي يتكامل من خلالها دور الأسرة مع باقي الفاعلين في المجتمع من أجل إنجاح المواطنة وتجسيد الاستراتجيات المعتمدة من طرف الدولة لثقافة مرورية حضارية في مجتمعنا، انطلاقا من الأسرة ؟ وما هي أهم التجارب الدولية للحد من حوادث المرور والوقاية منها.

يسعى هذا الملتقى إلى تقديم رؤية متكاملة لاستراتجية وقائية فعالة، ترتكز على بناء سلوك الإنسان وترسيخ ثقافة مرورية حضارية في حياته اليومية، سواء كان سائقا مستعملا للسيارة أو راجلا مستعملا للطريق، وفق قيم حضارية أخلاقية تحترم القانون من خلال ما يلي: تشخيص مشكلات السياقة ونتائجها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على الفرد والمجتمع، وفتح حوار علمي حول دور الأسرة في الوقاية من حوادث المرور بين الباحثين والمتخصصين في كل الميادين (علم الاجتماع، علم النفس، الحقوق...) ومختلف الهيئات الرسمية، وإبراز دور الأسرة والفاعلين الاجتماعين كالمدرسة، مراكز الأمن، هيئات وزارية، الإعلام، المسجد، مدارس تعليم السياقة، المجتمع المدني (جمعيات)، شرطة المرور، الدرك الوطني والحماية المدنية في بناء وترسيخ الثقافة المرورية. التحسيس بضرورة تفعيل الردع القانوني في إطار خصوصية المجتمع، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في الحد من حوادث المرور والوقاية منها واقتراح آليات عملية متكاملة لبناء استراتيجية فعالة تعمل على الوقاية من حوادث المرور، بهدف مساعدة الأسرة وتفعيل دورها مع مختلف الفاعلين داخل المجتمع.

المساء el massa
يومية إخبارية وطنية

يتناوله ملتقى دولي بمستغانم ينظم اليوم

التأسيس لميثاق جديد للخطاب الديني في الإعلام

أبرز مستشار وزير الشؤون الدينية والأوقاف المكلف بالدراسات والتلخيص عمر بافولولو أول أمس، بمستغانم أن الملتقى الدولي الثاني حول «الخطاب الديني في وسائط الإعلام: المضامين والهوية»، الذي تحتضنه الولاية ابتداء من اليوم (السبت) «سيؤسس لميثاق جديد للخطاب الديني في وسائل الإعلام».

ق. و

وأبرز السيد بافولولو في ندوة صحفية عشية انطلاق أشغال هذا اللقاء أن الوزارة الوصية تريد أن تستمع وترافق المختصين والنخبة العلمية الأكاديمية لترقية الخطاب الديني من خلال التجديد في الوسائل شكلا ومضمونا من أجل «التسيير الراشد للشأن الديني في الجزائر ضمن برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وفي إطار مخطط الحكومة».

وأضاف أن الخطاب الديني في وسائل الإعلام يجب أن يكون «منضبطا حتى يساهم في التنمية وفي تعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على المرجعية الدينية الوطنية».

كما شدّد نفس المسؤول على ضرورة أن يبتعد الإعلام الديني بكل أصنافه «عن كل ما من شأنه أن يشيع الفرقة والتطرف والعنف من خلال نشر ثقافة التسامح والتعايش التي هي من صميم ديننا الحنيف».

وسيتم التركيز في هذا الملتقى الذي يدوم يومين على «شبكة الأنترنت وفضاءاتها التي سهلت من تكاثر مختلف خطابات الكراهية والتطرف والإرهاب داخل الحيز الافتراضي، والتي تسعى إلى نشر إيديولوجياتها واستقطاب أكبر عدد من الأفراد» و«صون الأمن الديني للمجتمعات والعمل على إعادة إنتاج المادة الدينية في أشكال تقنية وقوالب فنية تكون محل طلب المتلقين» وفق نفس المسؤول.

الملتقى، ينظم بمبادرة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بالتنسيق مع مخبر الدراسات الاتصالية والإعلامية لجامعة مستغانم بمشاركة أئمة ودكاترة وأساتذة جامعيون من عدة بلدان عربية وإسلامية على غرار العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب، فضلا عن الجزائر.

الشعب

يقدم تكوينا متواصلا للمستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش
معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني

تضمن العدد الأخير من الجريدة الرسمية مرسوما رئاسيا يقضي باستحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني وتحديد مهامه وسيره، وهو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية.

وذكر المرسوم الرئاسي رقم 17-145 المؤرخ في 19 أفريل 2017 ، المنشور في العدد 26 من الجريدة الرسمية، أنه "يحدث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أنه مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة يخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة".

وأفاد المرسوم أن هذا المعهد "يلحق برئاسة الجمهورية بحيث يكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى / المنسق/ بتوجيه المعهد والسهر على سيره الحسن، في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني".

وفيما يخص مهام المعهد، فتتمثل في "ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة".

من جهة أخرى، يمكن المعهد حسب المادة 7 من المرسوم من "تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية إلى جانب ضمانه تكوينات متخصصة وملتقيات وأياما دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه".

كما يساهم في "تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار ويقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الاستراتيجية والعلاقات الدولية".

ويشرف على تسيير المعهد مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من المنسق وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها، ويساعده كل من مدير التعليم والتكوين المتواصل ومدير البحث ومدير منظومات الإعلام والعلاقات الخارجية ومدير الشؤون البيداغوجية وأمين عام المعهد ومدير المكتبة وبنك المعلومات.

عيسى يفتتح الملتقى الثاني حول الخطاب الديني

يشرف وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى، اليوم، على افتتاح الملتقى الدولي الثاني للخطاب الديني في وسائط الإعلام تحت شعار «المضامين... والهوية»، وذلك بجامعة عبد الحميد بن باديس الخروبة ولاية مستغانم.

بن غبريت تعطي إشارة انطلاق الجامعة الموضوعاتية

تشرف وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريت، اليوم، رفقة سفير الجمهورية التونسية بالجزائر ووالي تيبازة، على إعطاء إشارة انطلاق الجامعة الموضوعاتية حول إعداد المختارات الأدبية المدرسية المغاربية، وذلك بثانوية الشهيد محمد طالي، ابتداء من الساعة 10:00 صباحا.

الشعب

التعاون في مجالي الموارد المائية والهيدروجيولوجي

إتفاقية إطار للتعاون بين جامعة البويرة والمركز الجامعي بتمنراست

أبرم المركز الجامعي الحاج موسى أق أخاموخ بعاصمة الأهقار، رفقة جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، نهاية الأسبوع المنصرم، إتفاقية إطار للتعاون يسعى من خلالها المتعاقدون إلى تطوير البحث والتعليم والتكوين، وكذا نشر المعرفة والثقافة، من خلال الملتقيات، والأيام الدراسية والندوات العلمية.

تمنراست: بن حود محمد الصالح

كشف مدير جامعة أكلي محند اولحاج، البروفسور زيرق موسى، خلال مراسم التوقيع، أن الإتفاقية تندرج ضمن إطار التبادل العلمي بين الأساتذة وتغطية النقائص التي تتخلل عملهم، بإقامة دورات تكوينية في شتى المجالات، لتطوير التحصيل العلمي والثقافي بين الطلبة، مؤكدا أن تكريس التحصيل العلمي والبيداغوجي يحتم ضرورة إنفتاح الجامعات على بعضها داخليا قبل الخارج. في نفس السياق، أضاف مدير المركز الدكتور عبد الغني شوشة، أن مثل هذه الإتفاقيات الهدف منها هو تبادل الخبرات والزيارات بين الأساتذة والمعاهد خاصة منها التي تشهد نقص في التأطير والتكوين، مؤكدا أن الإتفاقية ستعزز الشراكة بين عاصمة الاهقار والبويرة في البحث العلمي. كإنطلاقة أولية للإتفاقية المتضمنة 5 مواد تنظمها وتحكم كيفية التعامل بموجبها بين المتعاقدين، والتي يستمر العمل بها على مدى أربع سنوات قابلة للتجديد، تمس البحث العلمي وتبادل الخبرات في مجالي الموارد المائية والهيدروجيولوجي، والعلوم التقنية، إلى أن تشمل كل الشعب والإختصاصات، بما في ذلك السياحة مستقبلا.

وعلى هامش توقيع الإتفاقية، أكد رؤساء الأقسام بالمركز الجامعي بعاصمة الاهقار على أهمية هذه الإتفاقية، التي تربط شمال الوطن بجنوبه، خاصة في مجال البحث العلمي والتأطير، مما يساهم في تطويره بعاصمة الأهقار، ما يؤهل المركز الجامعي إلى الإرتقاء لمصاف الجامعات الوطنية مستقبلا.

الشعب

خبراء الفلاحة في لقاء بمركز البحث العلمي

دعوة لإنجاز قطب الحمضيات بالشلف بشراكة فرنسية

شدد خبراء القطاع الفلاحي في لقاء وطني احتضنه مركز البحث العلمي بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، على ضرورة انجاز قطب للحمضيات بالنظر إلى الرهانات الاقتصادية التي تفرضها المرحلة وتتطلب إنعاش شعبة الحمضيات في الجزائر.

حسب المتدخلين في أشغال الملتقى، فإن إعادة إنعاش الشعبة تعرضه التحديات الإقتصادية ومناخ الإستثمار الذي عاد بقوة للقطاع الفلاحي ضمن الآليات والإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لتحريك المنظومة الإقتصادية في هذا القطاع كبديل عن المحروقات.

و أوضح المدير العام للمعهد الوطني للأشجار المثمرة والكروم محمود منديل، أن المؤشرات الحالية من إمكانيات وتحفيزات وآليات قانونية تم وضعها لفائدة الأنشطة الفلاحية ذات الطابع الإقتصادي المنعش للثروة والإنتاج أصبحت مشجعة للغاية، بفضل عمليات التحسيس واللقاءات العلمية والتسهيلات الممنوحة للنشطاء بالميدان.

يعد هذا مؤشر إيجابي في نظر الدكتورة مليكة مزيان مسؤولة كلية علوم الطبيعة والحياة بجامعة حسيبة بن بوعلي التي أكدت ل "الشعب"، ان الورشات الثلاث التي تم اعتمادها كخلية تفكير ومناقشة وبحث تمحورت حول ورشة التحويل والإنتاج والتسويق الخاص بمنتوج الحمضيات التي يسعى الباحثون إنعاش الشعبة وتحقيق الصدارة لمنتوج الحمضيات في الجزائر من خلال إنشاء هذا القطب المدعوم من مركز البحث العلمي بالجامعة.

وبحسب الدكتورة فان هذا المشروع الذي وضعت له كل الإمكانيات البشرية العلمية تتطلع إليه الولايات 12من خلال هذا الملتقى الذي حضره مختصون وناشطون.

أما بخصوص إنشاء هذا القطب الذي اختيرت بلدية أولاد فارس لتنفيذه وتجسيده، أكد لنا رئيس الغرفة الفلاحية عبد القادر حجوطي إن وضع خارطة طريق لتحقيق هذا الإنجاز استفادة الغرفة من مساهمة مالية منحتها فرنسا لإنجاز هذا القطب لإنتاج مليون شتلة للحمضيات سنويا ذات جولة عالية مع مرافقته بمركز بحث للحوامض بداخل جامعة الشلف قصد استفادة قطاع الحوامض من البحث العلمي لتطوير الشعبة يقول محدثنا.

الشعب

لتسليط الضوء على صاحب أول رواية في التاريخ

ملتقى دولي أول حول «أبوليوس المادوري» بسوق أهراس

تنظم جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس الملتقى الدولي الأول «أبوليوس المادوري، اكتشاف وتأويل»، يومي 21 و22 ماي الجاري. ويرمي الملتقى إلى تسليط الضوء على واحدة من أهم المحطات في تاريخ الفكر الإنساني، لما أسهم به أبوليوس ليس في تأسيس جنس الرواية فحسب، بل في مختلف الأفكار الفلسفية والعلمية. ويضاف هذا الملتقى إلى الجهود المبذولة للتعريف بكنز من كنوز التراث الجزائري والإنساني.

أسامة إفراح

من أجل ذلك، اختار الملتقى إشكالية تتمحور حول تجربة «أبوليوس المادوري»، مؤلف كتاب «التحولات» أو «الحمار الذهبي» الذي أسس جنس الكتابة الروائية، إلى جانب كونه صاحب الإسهامات الأصيلة في المجالات المعرفية المختلفة، حيث كتب في الفلسفة والأخلاق والعلوم، مقدما إضافات معرفية مهمة، في ظلّ خصوصيات المرحلة التاريخية التي عاشها. وهي تجربة كان لها تأثيرها في مختلف المجالات، باعتبارها إحدى أهم المحطات في تاريخ الفكر الإنساني عامة وتاريخ الشمال الإفريقي خصوصا، وذلك بالنظر إلى أهمية وعمق آثار أبوليوس الفكرية والفلسفية والأدبية والعلمية.

كما يتطرّق الملتقى إلى حداثة أبوليوس، فتأثير هذا الأخير في تجارب الفكر والأدب والفلسفة المعاصرة أمر لا ينكر، وحداثته تبدو في استحضاره المستمر في الرواية المعاصرة، وأشكال الفن الأخرى، من الرسم إلى الموسيقى إلى الدراما.. ناهيك عن الترجمات المتواصلة إلى كثير من اللغات، والدراسات الأكاديمية التي لا تكاد تنتهي عن أعماله. ومن هنا تتجلى أهمية إعادة اكتشاف أبوليوس وتأويله، في ضوء تناقضات المرحلة التاريخية ومتطلباتها.

وللملتقى محاور نذكر منها الوضعية الجغرافية والتاريخية لنوميديا الرومانية في حقبة أبوليوس، والتاريخ والفضاء السوسيو ثقافي لمدينة «مادور»، وحياة أبوليوس وأعماله ومصادر إلهامه، والتأسيس للجنس الروائي من خلال رواية «التحولات» أو «الحمار الذهبي»، وكذا وتجارب الترجمة المتعلقة بهذه الرواية، إلى جانب حضور «أبوليوس» في الرواية وباقي الفنون المعاصرة كالرسم والأوبرا، دون إغفال محور هام هو «الكتابة بلغة الآخر»، ولعلها إحدى المسائل التي شغلت طويلا المهتمين بالحقل الأدبي الجزائري.

للتذكير فقد عاش لوسيوس أبوليوس (أفولاي بالأمازيغية) بين 125 و180 ميلادية، وهو كاتب وخطيب أمازيغي نوميدي وفيلسوف وعالم طبيعي وكاتب أخلاقي وروائي ومسرحي وملحمي وشاعر غنائي. ولد أبوليوس في مدينة مادور، التي تعرف حاليا بـ«مداوروش» في ولاية سوق أهراس شرق الجزائر. كان يسمي نفسه في مخطوطاته أحيانا «أبوليوس المادوري الأفلاطوني».

وتعدّ روايته «التحوُّلات» أو «الحمار الذهبي» باللغة اللاتينية القديمة الرواية الوحيدة بتلك اللغة التي لها نسخة محفوظة بحالة سليمة، كما أنها أقدم نصّ روائي مكتوب في تاريخ الرواية الإنسانية. وقد كتبها أبوليوس في 11 جزءً، تروي مغامرات الشاب «لوسيوس»، الذي مُسخ حمارا، فصار يتنقّل من مكان إلى مكان، وهو يُمعِن النظر في غباء البشر وقسوتهم، قبل أن تنجح الإلهة المصرية إيزيس في إعادته إلى هيئته البشرية.

الشعب

تعتبر الأطول عمرا في العالم

حماية المخطوطات العربية بالمدية أولوية ثقافية

تتواصل تفاعلية جامعة يحيى فارس بالمدية مع برنامج شهر التراث الممتد إلى غاية 18 ماي الجاري، بالتعريف النظري والميداني بأهمية هذا الارث بنوعيه، وقد تجلى ذلك بحر هذا الأسبوع في الكشف عن محتوى اسهامات البحث العلمي في المحافظة على التراث من خلال مذكرات تخرج طلبة الماستر بجامعة المدية.

المدية: م.أمين عباس

أبزت المتدخلة خديجة محالة حول «مساهمة البحث العلمي في المحافظة على هذا التراث»، حيث اعتبرت أن المخطوط العربي يعتبر من أطول المخطوطات عمرا في العالم وأكثرها عددا، فهو امتداد بين الحاضر والماضي والمستقبل وجسر الصداقة والمحبة على امتداد الخط الجغرافي بين أبناء الأمة العربية والإسلامية، حيث يعكس في جوهره ذاتية الحضارة الإسلامية وخصوصيتها كما أنه يمثل في الوقت نفسه بالنسبة لنا عنصر هوية ومقوم أساسي من مقومات ذاكرتنا، ومرتكز متين لنهضتنا في الحاضر والمستقبل. وحسبها إيمانا بالدور الحضاري

والتاريخي والثقافي للمخطوط في الأمة تهافتت السلطات إلى إبراز جهود المفكرين والعلماء في شتى المجالات إلى إنشاء مراكز عديدة لحفظ هذا التراث وضمان استمراريته للأجيال القادمة ولقد كانت المكتبة الوطنية الجزائرية أول مؤسسة وطنية خصصت فضاء لحفظ وحماية التراث المخطوط دائرة المخطوطات والكتب النادرة».

أوضحت المتدخلة بأن التراث المخطوط بالجزائر يشكل حسب دارستها كنزا تاريخيا لا يقدر بثمن، ولكن مع مرور الزمن قد تطرأ عليه عدة متغيرات على مكوناته، فيبدأ بالتآكل وتتدهور حالته كما هو الحال بالنسبة للعديد من المخطوطات، وهذا الأمر الذي يستدعي إحداث مخابر ومراكز للصيانة ومعالجة المخطوطات بطريقتين أساسيتين هما: الوقاية والعلاج، فالوقاية تضيف « تتم من خلال توفير الشروط المثالية لضمان سلامته.. أما العلاج فهو الترميم الفني الدقيق وفق مبادئ وأساسيات وخطوات تقنية تعرف بالأعمال المخبرية لدى خبراء الترميم» مشيرة في هذا الصدد بأنها قامت بعرض هذه الأعمال المخبرية تشخيص، تحاليل ميكروبيولوجية – معالجة كيميائية –ترميم ...الخ المطبقة على مخطوطة نادرة لرسالة ورقية في النسب الشريف وهي على شكل لفافة يصل طولها الى 70 سم.

اعتبرت محالة أن المخطوط العربي هو أقدم مخطوط وأطولها عمرا في العالم، وأن العرب عرفوا صناعة الورق عن الصينيين ومن سمرقند بدأت دنيا الورق ومن ثم انتقلت إلى الأندلس مرورا بفاس وقيروان.. ومن هنا انتشر إلى كامل أوروبا.. كما أنه هذه الدراسة التطبيقية للمخطوط سمحت لنا من التعرف بأن المخطوط يتأثر بعدة عوامل طبيعية، بيولوجية، كيميائية وذاتية، وللحد من هذا التلف والتدهور وجب على الباحثين حمايته وصيانته من خلال معالجته وترميمه من خلال طريقة ترميم المخطوط بالطريقة اليدوية لكونها الأصلح لمثل هذه الأعمال الحساسة».

صوت الأحرار
AL-AHRAR

صلاحيات جديدة تمنح للمنسق العام لدائرة المصالح الأمنية على مستوى الرئاسة

طرطاق يكلف بتوجيه معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني والسهر على سيره

حظي المنسق العام لدائرة المصالح الأمنية اللواء بشير طرطاق بصلاحيات جديدة تتمثل في التوجيه والسهر على حسن سير معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني الذي تم استحداثه بمرسوم رئاسي وحدد مقره بالجزائر العاصمة، كما يضطلع طرطاق بمهمة تعيين مدير المعهد الذي يعين بمرسوم رئاسي باقتراح من المنسق ويتم إنهاء مهامه في نفس الظروف ويختص هذا المعهد بمهام تتمثل في ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة.

■ عزيز طواهر

● تضمن العدد الأخير من الجريدة الرسمية مرسوما رئاسيا يقضي باستحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني وتحديد مهامه وسيره، وهو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية وذكر المرسوم الرئاسي رقم 17-145 المؤرخ في 19 أفريل 2017 ، المنشور في العدد 26 من الجريدة الرسمية، أن يحدث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أنه مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة يخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة.

وأفاد المرسوم أن هذا المعهد يلحق برئاسة الجمهورية بحيث يكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى المنسق بتوجيه المعهد والسهر على سيره الحسن، في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني وفيما يخص مهام المعهد، فتتمثل في ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني وفي الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة.

من جهة أخرى، يمكن المعهد -حسب المادة 7 من المرسوم- من تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية إلى جانب ضمانه تكوينات متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه.

كما يساهم في تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار ويقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الإستراتيجية والعلاقات الدولية ويشرف على تسيير المعهد مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من المنسق وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها، ويساعده كل من مدير التعليم والتكوين المتواصل ومدير البحث ومدير منظومات الإعلام والعلاقات الخارجية ومدير الشؤون البيداغوجية وأمين عام المعهد ومدير المكتبة وبنك المعلومات.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

في يوم دراسي بجامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل:

موقع الإذاعة الجزائرية حافظ على مكانة الإذاعة الجزائرية كمصدر خبر وصانع للحدث

● ثمن المتدخلون في اليوم الدراسي المنظم ، أول أمس، بجامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل حول أخلاقيات الممارسة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد الدور الذي تقوم به الإذاعة الجزائرية من خلال موقعها الإلكتروني حفاظا على مكانتها في ظل السياق الإعلامي الجديد عبر الويب، معتبرين إياها صانعة الحدث بامتياز فضلا عن مصادرها الموثوقة .

ودعا المشاركون من اعلاميين واساتذة باحثين الى اعطاء التوصيف الحقيقي للاعلام الجديد بالجزائر على ضوء الممارسة الاعلامية الحالية وتجارب المتمرسين فيها، وكذا تعميم اخلاقيات مهنة الاعلام في كل كليات الاعلام الجزائرية واعادة النظر في مضامين التدريب الحالية .

وبحسب الاعلامية نوال يوسفي فان الاذاعة الجزائرية نجحت في تجنيد اطاراتها من اجل انجاح الرهان الاعلامي الجديد الذي اعطى للمؤسسة الاعلامية مستوى آخر جعلها تحافظ على مكانتها عبر الواب كما على الاثير من خلال تجربة موقع الاذاعة الجزائرية .

و اوضحت الاعلامية يوسفي العاملة في قناة القران الكريم ان الاذاعة والقائمين عليها لديهم نظرة استشرافية للمحافظة على مكانتها اليوم من خلال الحفاظ على نسبة الاستماع اليها وتكون في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في ثورة الواب، مؤكدة ان الممارسين لمهن الاعلام اليوم اصبحوا يستقون المعلومة من موقع الاذاعة الجزائرية في دليل واضح على ان الاذاعة الجزائرية في قلب الحدث وهي التي تصنع الحدث من خلال سياستها الاعلامية المجسدة في هذه البوابة .

وقت الجزائر

كلف بالإشراف على معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني

صلاحيات جديدة للواء بشير طرطاق

تعززت صلاحيات المستشار لدى رئاسة الجمهورية منسق مصالح الأمن الملحقة برئاسة الجمهورية، اللواء بشير طرطاق، الذي عين خلفا للفرق محمد مدين، الذي أحيل على التقاعد، بتكليفه بالإشراف على معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني.

ن.فرحاني

●تضمن العدد الأخير من الجريدة الرسمية مرسوما رئاسيا يقضي باستحداث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني وتحديد مهامه وسيره، وهو مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية.

وذكر المرسوم الرئاسي رقم 17-145 المؤرخ في 19 أفريل 2017، المنشور في العدد 26 من الجريدة الرسمية، أنه "يحدث معهد للدراسات العليا في الأمن الوطني، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. كما أنه مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة، يخضع إلى جميع الأحكام القانونية الأساسية والتنظيمية المطبقة على المؤسسات المماثلة".

وأفاد المرسوم أن هذا المعهد "يلحق برئاسة الجمهورية بحيث يكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى /المنسق/ بتوجيه المعهد والسهر على سيره الحسن،

اللواء بشير طرطاق

في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني".

وفيما يخص مهام المعهد، فتتمثل في "ضمان التكوين الجامعي للدرجتين الثانية والثالثة في الأمن الوطني، وفي الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، كما يمكن أن يقدم تكوينا متواصلا مؤهلا، ويخصص هذا التكوين لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وأعوان الدولة".

من جهة أخرى، يمكن المعهد - بحسب المادة 7 من المرسوم- "تنظيم دورات دولية للدراسات العليا في الأمن الوطني في مواضيع ذات علاقة بمجال اختصاصه لفائدة متربصين أحرار، يتم اختيارهم من ضمن الإطارات السامية المدنية والعسكرية الوطنية والأجنبية، إلى جانب ضمانه تكوينات متخصصة وملتقيات وأيام دراسية لفائدة المستخدمين والإطارات في مجال اختصاصه".

كما يساهم في "تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني، ويقوم بجميع الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات والمحاضرات والنشاطات التي تندرج ضمن هذا الإطار، ويقدم مساعداته للهيئات العسكرية والمدنية التي يرتبط نشاطها بالدراسات والبحوث في مجال الاستراتيجية والعلاقات الدولية".

ويشرف على تسيير المعهد مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي، بناء على اقتراح من المنسق وتنهى مهامه بحسب الأشكال نفسها، ويساعده كل من مدير التعليم والتكوين المتواصل ومدير البحث ومدير منظومات الإعلام والعلاقات الخارجية ومدير الشؤون البيداغوجية وأمين عام المعهد ومدير المكتبة وبنك المعلومات.

INSTITUT DES HAUTES ÉTUDES DE SÉCURITÉ NATIONALE

Le décret publié au Journal officiel

Le décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'Institut des hautes études de sécurité nationale (IHESN), a été publié au Journal officiel de la République algérienne. Le décret n° 17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que «l'institut est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière». L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est «un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret». Il est rattaché à la présidence de la République. A ce titre, le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République, désigné ci-après le «coordonnateur», est chargé d'«orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement». Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit notamment «assurer des formations universitaires des deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales». Il peut, en outre, dispenser des «formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'État». L'institut contribue au «développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre». L'établissement apporte, également, son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches. En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret.

Ph : DR.

ÉNERGIE ÉLECTRIQUE

Sensibiliser le citoyen sur une consommation rationnelle

Le président-directeur général du Groupe Sonelgaz, Mustapha Guitouni, a insisté, jeudi dernier à Sidi Bel-Abbès, sur la sensibilisation du citoyen en vue d'une rationalisation de la consommation de l'énergie électrique pour une meilleure gestion du secteur. «L'Algérien doit savoir qu'il consomme dix fois plus d'énergie que l'Européen dans son pays», a-t-il déclaré en marge de sa visite de travail dans la wilaya, soulignant «qu'il est temps d'ancrer une culture de consommation rationnelle de l'énergie électrique qui assure une maîtrise de la facture d'électricité à son avantage». Guitouni a rappelé que Sonelgaz déploie de grands efforts pour éviter les coupures de courant électrique sur l'ensemble du territoire national notamment durant la saison estivale, affirmant que l'Etat a consenti d'importants investissements dans ce sens. Le PDG de Sonelgaz a inspecté, durant sa visite, le Centre de développement des énergies renouvelables (CDER) à Dhaya s'étendant sur 32 ha et comportant six champs d'une capacité de 2 mégawatts chacun pour une production annuelle de 21 mégawatts où il a valorisé les efforts de diversification des sources d'énergie électrique.

Il a également visité le Centre de distribution et de stockage d'énérgie électrique à Sidi Ali Boussidi, d'une capacité de 420/200 kilovolts pour approvisionner six wilayas (Tlemcen, Sidi Bel-Abbès, Mascara, Aïn Témouchent, Saïda et Oran). En outre, Guitouni a présidé la mise en service du raccordement de 1.010 foyers de douar Sidi Daho au réseau d'électricité, réalisé sur un linéaire de 14,31 km, ainsi que celui au profit de 1.650 foyers dans la commune de Hassi Zahana s'étendant sur 21,65 km. Dans la commune de Benbadis, il a inauguré une agence commerciale relevant de la Société de distribution de l'électricité et du gaz, avant de tenir une réunion avec les investisseurs locaux au siège la wilaya.

Ministère de l'Education

La ministre de l'Education nationale, Nouria Benghebrit, procédera, en compagnie de l'ambassadeur de Tunisie à Alger et du wali de Tipasa, demain à 10h au lycée Chahid Mohamed-Talbi de Tipasa, au lancement d'une université thématique algéro-tunisienne

EL MOUDJAHID

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

COOPÉRATION INTERUNIVERSITAIRE ENTRE TAMANRASSET ET BOUIRA

Une convention-cadre de coopération a été signée entre le Centre universitaire Hadj Moussa Ag-Akhamoukh (Tamanrasset) et l'Université Akli Mohand Oulhadj (Bouira), a-t-on appris auprès des responsables du Centre universitaire de Tamanrasset.

Cette convention-cadre de coopération, signée jeudi à Tamanrasset, vise le développement de la recherche, l'enseignement et la formation, ainsi que la diffusion du savoir à travers l'organisation de conférences, journées d'études et rencontres scientifiques, notamment sur des thématiques d'intérêt commun. Elle prévoit des échanges scientifiques entre enseignants pour pallier les déficits dans leurs domaines respectifs, à travers des sessions de formation dans différentes disciplines visant à améliorer la pédagogie et ainsi le degré d'assimilation scientifique et culturel des étudiants, et rendant nécessaire l'échange inter-établissements universitaires nationaux avant de se tourner vers l'étranger, a-t-on souligné. Ce type de conventions ouvre la voie à des échanges d'expériences entre les structures et de visites entre les enseignants, notamment dans des segments où sont constatés des insuffisances d'encadrement et de formation, a estimé le directeur du C.U de Tamanrasset, le Dr Abdelghani Choucha, qui s'attend ainsi à une consolidation du partenariat dans la recherche scientifique entre

les structures universitaires de Tamanrasset et de Bouira.

Dans une première étape d'exécution de cette convention-cadre, qui s'étale sur une durée de quatre années (renouvelable) et englobe cinq volets de partenariat, la coopération va concerner la recherche scientifique et l'échange d'expériences dans le domaine des ressources en eau et de l'hydrogéologie, ainsi que des sciences techniques. Elle sera ensuite élargie pour toucher à l'avenir toutes les filières et spécialités, y compris le tourisme, a expliqué le responsable.

Des chefs de départements au C.U Hadj Moussa Agh-Akhamoukh ont mis l'accent sur l'importance de cette convention dans le développement du partenariat entre les régions du Nord et du Sud du pays, en particulier dans le domaine de la recherche scientifique et de l'encadrement, susceptibles de consolider les conditions d'éligibilité du C.U de Tamanrasset au rang d'Université. **(APS)**

EL MOUDJAHID

INSTITUT DES HAUTES ÉTUDES DE SÉCURITÉ NATIONALE

LE DÉCRET PUBLIÉ DANS LE *JOURNAL OFFICIEL*

Le décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'institut des hautes études de sécurité nationale (IHESN) a été publié dans le *Journal officiel* de la République algérienne. Le décret n°17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que «l'Institut est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière». L'Institut, dont le siège est fixé à Alger, est «un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret». Il est rattaché à la présidence de la République. A ce titre, le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République, désigné ci-après «le coordonnateur», est chargé d'«orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement». Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'Institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit, notamment, «assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales». Il peut, en outre, dispenser des «formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat». L'institut contribue au «développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre».

L'établissement apporte, également, son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches.

En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'Institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'Institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret. **(APS)**

El Watan

Le décret sur l'Institut des hautes études de sécurité nationale publié au *Journal officiel*

Le décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'Institut des hautes études de sécurité nationale (IHESN) a été publié au *Journal officiel* de la République algérienne. Le décret n°17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que *«l'institut est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière»*. L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est *«un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret»*. Il est rattaché à la présidence de la République. A ce titre, le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la Présidence, désigné «le coordonnateur», est chargé d'«orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement». Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit, notamment, *«assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales»*. Il peut, en outre, dispenser des *«formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat»*. L'institut contribue au *«développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre»*. L'établissement apporte également son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches. En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret. ***APS***

El Watan

PRÉVUE LE 25 SEPTEMBRE PROCHAIN

Première compétition d'aéronautique en Algérie

● Près d'une centaine d'étudiants se retrouveront pour une compétition épique.

Quel étudiant en aéronautique n'a pas rêvé de mettre en pratique la théorie apprise sur les bancs de son université et de concevoir une fusée amateur qu'il pourra lancer un jour ? Le rêve est plus proche de la réalité qu'on ne le croit ! Près d'une centaine d'étudiants venant de neuf universités algériennes se retrouveront le 25 septembre prochain à l'Institut d'aéronautique et d'études spatiales de Blida, pour une compétition où ils auront à présenter des maquettes et des prototypes, sans moteur, de fusées amateur de haute puissance, qu'ils auront conçues et validées auparavant selon des critères scientifiques et techniques rigoureux. *«Le plus important pour le moment n'est pas de lancer ces fusées. Le focus est porté sur la conception et la validation du travail des étudiants, ainsi que sur la réalisation du prototype ou de la maquette. On le fera dans quelques années après l'obtention des autorisations nécessaires. Les Tunisiens le font et ils organisent des lancements de fusées qui atteignent 500 mètres d'altitude»*, explique Abdelkader Kherrat, chargé de cours en aéronautique à Polytechnique Montréal et ancien étudiant de l'Institut d'aéronautique de Blida. *«Ce genre de compétition est organisée partout dans le monde. L'année dernière, à Green River, en Utah (USA), où j'étais présent, une équipe de jeunes étudiants égyptiens s'est classée sixième»*, nous explique cet infatigable ingénieur chez le constructeur canadien Bombardier, qui s'apprête à visiter une compétition qui se tiendra au Québec, où l'Association canadienne de fuséologie organise des lancers qui atteignent les 2000 mètres d'altitude.

Le rêve est plus proche de la réalité qu'on ne le croit !

«Le but de cette manifestation est d'offrir aux étudiants une activité parascolaire qui leur permettra de vivre une expérience en ingénierie», ajoute Abdelkader Kherrat, qui a déjà réussi auparavant à envoyer une carlingue d'avion de Bombardier à l'Institut de Blida.

«Les étudiants sont énormément motivés. Je reçois quotidiennement des questions sur Facebook et sur le skype à des heures tardives, ici, alors imaginez à quelle heure en Algérie [5 heures de décalage horaire, NDLR]», mentionne cet ancien étudiant de Polytechnique d'El Harrach et passionné d'aéronautique à l'enthousiasme contagieux. L'idée de cette compétition remonte à il y a une année, lorsqu'il l'avait proposée à des enseignants universitaires algériens qui l'ont rapidement adoptée. S'en est suivi un accord de la direction générale de la recherche du ministère de l'Enseignement supérieur, qui ne s'est pas fait prier pour s'embarquer dans le projet. Le recteur de l'université de Blida a proposé d'accueillir cette première édition.

D'autres universités peuvent s'ajouter aux neuf qui ont répondu à l'appel (Oran, Bel Abbès, Blida, Ecole Polytechnique d'El-Harrach, Bab Ezzouar, Constantine, Ecole Polytechnique de Constantine, Biskra et El Oued). Les étudiants, qui sont suivis par des encadreurs en Algérie, auront aussi l'aide et le support d'une équipe à Montréal. La compétition durera un jour. Les 3 équipes gagnantes devraient recevoir entre 50 000 et 200 000 DA de prix. Pour le moment, Abdelkader Kherrat a réussi à convaincre Cevital et Soficlef de sponsoriser l'événement et continue à essayer de convaincre d'autres.

Montréal, Samir Ben

LIBERTE

LE CNES APPELLE À UNE JOURNÉE DE PROTESTATION DEMAIN À BORDJ BOU-ARRÉRIDJ

L'université bloquée depuis 15 jours

Depuis deux semaines, en effet, des étudiants de la région de Ras El-Oued, à une trentaine de kilomètres à l'est du chef-lieu de wilaya, ferment quotidiennement tous les accès de l'université Bachir-El-Ibrahimi, à El-Anasser, pour réclamer le transport.

La situation qui prévaut à l'université Bachir-El-Ibrahimi de Bordj Bou-Arréridj est préoccupante. L'instabilité chronique qui la caractérise soulève de nombreuses questions. Depuis deux semaines, en effet, des étudiants de la région de Ras El-Oued, à une trentaine de kilomètres à l'est du chef-lieu de wilaya, ferment quotidiennement tous les accès de l'université Bachir-El-Ibrahimi, à El-Anasser, pour réclamer le transport. "*Nous sommes obligés de sortir à 6h sans être sûrs de trouver une place, avec le manque de bus et l'absence de ligne Cous pour rejoindre l'université*", se plaignent des étudiants protestataires. Ne pouvant accéder au campus, les enseignants, les étudiants et les employés ont tous été contraints de rebrousser chemin. Mais pour d'autres étudiants, le blocage a trop duré, ce qui a provoqué, jeudi, une tension particulière à l'entrée de l'université. Une bagarre a éclaté entre des étudiants, faisant 5 blessés légers. Il a fallu l'intervention des forces antiémeute pour calmer les esprits et ouvrir un dialogue entre étudiants-étudiants et étudiants-rectorat. De son côté, le directeur de l'université, M. Abdelkrim Benyaiche, a clairement rappelé qu'il est dans l'impossibilité d'affecter des bus pour ces localités étant donné que ces étudiants ouvrent droit à des chambres. "*Nous avons où les loger et on n'a pas le droit d'affréter des bus pour ces destinations de plus de 30 kilomètres. Et si on le fait pour cette localité, on doit aussi le faire pour les autres régions de la wilaya*", dira-t-il tout en condamnant le blocage de l'université et en insistant sur le dialogue. Par ailleurs, le bureau de wilaya du Cnes de l'université Bachir-El-Ibrahimi appelle à un sit-in demain (dimanche) à 10h devant le rectorat pour protester contre les conditions professionnelles et administratives dans lesquelles les enseignants exercent et dénonce la passiveté de l'administration dans la gestion du problème des étudiants résidant dans la daïra de Ras El-Oued. Dans un communiqué rendu public, le Cnes demande aussi l'ouverture d'une enquête sur les dernières agressions d'étudiants par des étrangers, qu'il condamne fermement et se demande pourquoi la direction de l'université garde le silence.

CHABANE BOUARISSA

LIBERTE

UNIVERSITÉ DE BÉJAÏA

Le Snapap prévoit des actions de protestation

Le bras de fer entre la section de l'université de Béjaïa du Syndicat national autonome des personnels de l'administration publique (Snapap) et la direction rectorale se poursuit. À l'issue d'un sit-in, tenu le 10 mai devant la Bibliothèque centrale de l'université, le conseil de wilaya du syndicat a décidé d'observer une grève d'une journée chaque semaine, dont la date sera fixée prochainement et a prévu par la même occasion une marche de protestation vers la wilaya. Dans une déclaration rendue publique à l'issue de son action de protestation, le syndicat, tout en se félicitant du soutien des enseignants et des cadres syndicaux lors du sit-in, a tenu à dénoncer *"les atteintes aux libertés syndicales"* ainsi que les *"menaces et humiliations que subissent ses adhérents"*. Selon les rédacteurs du document, *"un questionnaire a été adressé aux adhérentes et aux adhérents présents lors du mouvement de protestation du 10 mai"*. Par ailleurs, le Snapap a, dans le même document, soulevé plusieurs revendications. Il s'agit de l'ouverture d'un dialogue serein, l'arrêt immédiat de tous les harcèlements, la titularisation de tous les contractuels et le respect du droit syndical. Il exige aussi de la direction rectorale l'attribution d'une grande salle pour le syndicat, le respect du versement des salaires et réclame le droit au logement, à la formation et à la promotion. À noter que la section du Snapap a prévu une AG lundi prochain pour fixer les dates de ses actions de protestion décidées pour les prochains jours.

H. KABIR

PUBLICITÉ FONCIÈRE

La problématique, objet d'un débat à Béjaïa

L'auditorium du campus Aboudaou (Université de Béjaïa) a abrité, jeudi, les travaux d'une journée d'études sur les *"problématiques de la publicité foncière"* organisée par la Coordination des notaires de la wilaya de Béjaïa, qui relève de la Chambre régionale des notaires de l'Est, en collaboration avec la cour de Béjaïa. La rencontre a été marquée par la signature d'une convention entre l'Université de Béjaïa et la Chambre régionale des notaires de l'Est, lesquelles étaient représentées par le recteur, le Pr Saïdani Boualem, et le président de la Chambre régionale des notaires de l'Est, Me Mezghache Mounir. Et durant son intervention lors de la journée d'études, ce dernier a indiqué que cette rencontre entre dans le cadre de la formation continue, engagée par la coordination qu'il préside. Et l'objectif attendu durant cette journée d'études est rapprocher tous les acteurs et représentants des institutions avec lesquels le notaire est en relation. *"On va essayer d'en débattre ensemble"*, dira-t-il, et espérer ensuite lever les contraintes auxquelles sont confrontés les différents intervenants en matière de foncier. La présidente de la cour de Béjaïa a, pour sa part, d'emblée remercié la Chambre régionale, notamment la Coordination de la wilaya de Béjaïa, pour la thématique choisie, les problématiques de la publicité foncière, en vue d'en débattre avec tous les concernés sur la place du foncier dans l'Algérie d'aujourd'hui. Elle a rappelé qu'*"un grand nombre de textes ont été promulgués par les pouvoirs publics"*. Elle considère que *"c'est une occasion de soumettre à débat toutes ces questions aux différents acteurs concernés. Et de chercher à trouver des solutions à cette problématique du foncier et qui fait l'objet de débat aujourd'hui"*. Le procureur général de Béjaïa a indiqué, quant à lui, que *"cette problématique se présente comme un défi à relever pour les juges, les conservateurs fonciers, les notaires et les représentants des différentes institutions"*. Il a affirmé, en outre, que le problème du foncier n'est pas dû à sa rareté. Mais il est dû, à son avis, à la mauvaise gestion de ce portefeuille et aux atteintes, comprendre les violations, dont il est l'objet : il fait sans doute allusion à ceux qui accaparent des terrains ou qui empiètent sur ceux des autres ; d'autres trichent sur la nature juridique de ce foncier, etc. Ce qui hypothèque, selon le procureur général de Béjaïa, des projets et des programmes. Notre présence aujourd'hui en tant qu'expert, ajoutera-t-il, est de chercher une solution. Car si on assiste, indiquera-t-il en substance, à une inflation des affaires qui arrivent au niveau des tribunaux, c'est en raison des litiges et contentieux liés au problème du foncier. Et de s'interroger : les textes en vigueur sont-ils à même de prendre à bras-le-corps cette problématique du foncier ? À l'issue de cette journée d'études, marquée par des communications dont certaines sont la synthèse de travaux théoriques et d'expériences de terrain, des recommandations ont été faites suite aux débats ayant suivi les communications.

M. OUYOUGOUTE

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

APRÈS LA COORDINATION DE LA DSS, IL "ORIENTE" ET "VEILLE AU BON FONCTIONNEMENT" DE L'IHESN

Pouvoirs élargis pour Tartag

Le décret de création de l'IHESN attribue à l'actuel conseiller à la Présidence et coordonnateur de la DSS (Direction des services de sécurité), Bachir Tartag, des prérogatives qui traduisent, d'une certaine façon, l'objectif assigné à l'institut.

Impératifs et ambitions géostratégiques : l'Algérie dispose désormais d'un établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique dont la principale mission est *"d'assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales"*. Le décret présidentiel portant sa création, ses missions, son organisation et son fonctionnement a été publié au dernier *Journal officiel*. Selon le texte, l'Institut des hautes études de sécurité nationale (IHESN) est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est *"un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret. Il est rattaché à la présidence de la République"*, selon le texte. Inspiré visiblement de la CIA, cet établissement, dont le projet remonterait à l'époque du défunt président Chadli Bendjedid, se veut, selon toute vraisemblance, à former de hauts cadres dans les questions de sécurité.

En décodé : des cadres en renseignement, mais également dans tout le domaine inhérent aux questions de sécurité. Il s'agit donc de savoir si l'Algérie, dont les cadres qui essaiment les structures de l'armée sont formés, pour une large partie, dans des écoles étrangères, comme aux États-Unis, en Russie, en Égypte et jusqu'à un passé récent en Syrie, cherche à *"s'autonomiser"* en matière de formation de son *"élite militaire"* ou, ayant acquis une grande expérience, veut s'imposer comme *"une école"* en matière de lutte contre le terrorisme, surtout que le fléau aujourd'hui est globalisé.

"L'institut peut dispenser des formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire (ANP) et aux agents de l'État. Il contribue au développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous les travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre", stipule le texte.

L'établissement apporte, également, son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches. La création de l'établissement, dont il faut relever qu'elle intervient dans le prolongement de la profonde restructuration des services de renseignements, après la *"dissolution"* du DRS dans la foulée de la *"mise à la retraite"* de son patron, l'ex-général-major Mohamed Mediene, dit Toufik, attribue à l'actuel conseiller à la Présidence et coordonnateur de la DSS (Direction des services de sécurité), Bachir Tartag, des prérogatives qui traduisent, d'une certaine façon, l'objectif assigné à l'institut. *"Le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République, désigné ci-après le coordonnateur, est chargé d'orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement"*, stipule le texte. Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. Aussi, l'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret. Le fait qu'il soit rattaché à la présidence de la République suggère clairement que l'institut a une haute importance stratégique.

KARIM KEBIR

Le Temps

INSTITUT DES HAUTES ETUDES DE SÉCURITÉ NATIONALE

Tartag «coordonateur»

LE décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'Institut des Hautes Etudes de Sécurité Nationale (IHESN) a été publié au *Journal officiel* de la République algérienne.

Le décret N° 17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que *«l'institut est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière»*. L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est *«un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret»*. Il est rattaché à la présidence de la République. A ce titre, le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République, désigné ci-après *«le coordonnateur»*, est chargé d'*«orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement»*. Le décret précise que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit notamment *«assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales»*. Il peut, en outre, dispenser des *«formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat»*. L'institut contribue au *«développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre»*. L'établissement apporte également son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches. En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un Conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret.

R. N.

la Dépêche de Kabylie
Le journal des Hommes libres

Université de Béjaïa

Campagne d'information dans les lycées

Une équipe du vice-rectorat de la pédagogie relevant de l'université Abderrahmane Mira de Béjaïa s'est déplacée au lycée de Tichy, le mardi 11 avril 2017, et au lycée El-Houria-Béjaïa le mardi 18 avril 2017, pour une campagne d'information au profit des élèves de la 3ème AS, candidats au Bac 2017. Durant ces journées, la procédure d'inscription et les filières d'accès aux universités et aux écoles (ENS, Ecoles préparatoires, Etablissements hors MESRS,...) ont été présentées et expliquées aux lycéens. Les différentes étapes et les conditions d'accès aux filières et aux domaines ont été exposées, selon la série du Bac, conformément au projet de circulaire d'inscription des futurs bacheliers 2017. Un riche débat s'en est suivi et plusieurs questions ont été posées par les élèves. Par ailleurs, un accompagnement pédagogique au profit des enseignant-chercheurs nouvellement recrutés a été mis en branle à l'université de Béjaïa. En effet, conformément à l'arrêté ministériel 932 du 28 juillet 2016, l'université de Béjaïa a mis en place une cellule locale chargée de la mise en œuvre et du suivi d'un programme d'accompagnement pédagogique au profit des enseignants chercheurs nouvellement recrutés.

T. M.

la Dépêche de Kabylie
Le journal des hommes libres

BÉJAÏA Journée d'étude des notaires

La publicité foncière en débat

L'auditorium du campus d'Aboudaou de l'université *Abderrahmane Mira* de Béjaïa a abrité, avant-hier jeudi, une journée d'étude autour des problématiques de la publicité foncière.

Organisée par la coordination des notaires de la wilaya de Béjaïa en collaboration avec la cour de la même wilaya, cette rencontre a vu la participation des notaires de plusieurs wilayas du pays, dont Oran, Constantine et Alger. Le coup de starter a été donné par le président de la Chambre nationale des notaires. Il y a eu, également, l'intervention du président de la Chambre régionale de l'Est et du procureur général de la cour de Béjaïa, alors que le modérateur de cette journée c'était le coordinateur des notaires de Béjaïa, Me Boukedjar. Bien que le pouvoir ait pensé à pondre, il y a quelques années de cela, des lois et textes pour permettre aux propriétaires dépourvus de documents légaux d'obtenir des titres de propriété immobilière, grâce à une enquête menée par des conservations foncières domiciliées au niveau des communes, il n'en demeure pas moins que cette facilitation s'est trouvée confrontée à la bureaucratie qui allonge les délais de leur délivrance. C'est la raison pour laquelle cette journée d'étude a été organisée. C'est du moins ce que déclarera l'un des membres de la corporation de Béjaïa, Me Kati. «Bien que les notaires rédigent, enregistrent et publient les actes à temps, il y a des contraintes, parfois juridiques et d'autres fois administratives, qui font que l'acte parvient au citoyen, parfois, une année après. C'est pour proposer des solutions que nous nous sommes rassemblés aujourd'hui», soulignera notre interlocuteur. Me Khima, notaire à Béjaïa, a mis le doigt sur le véritable problème en développant le thème relatif aux problématiques de la publicité foncière, entre les textes et la pratique. Le président de la cour de Guelma, M. Hamdi, a présenté une communication sur la publicité foncière, alors que la conseillère au tribunal administratif de Béjaïa, Saida Ali Cherif, elle, a développé la publicité foncière comme outil de sûreté juridique. Elle s'étalera sur la valeur du livret foncier, les prérogatives des conservateurs fonciers tout en expliquant les différentes lois et textes relatifs au foncier. Celui-ci est considéré, dira-t-elle, «comme la véritable richesse de l'homme.» D'ailleurs, elle fera une intervention magistrale et assez explicite.

A. Gana

BOUMERDÈS Université *M'hamed Bougara*

Séminaire sur les techniques d'apprentissage

Un séminaire national a été organisé, mardi et mercredi derniers, au campus Sud, ex-INIM, de l'université M'hamed Bougara, à Boumerdès. Cette rencontre a réuni des enseignants-chercheurs et pédagogues, pour une réflexion autour des techniques d'apprentissage et de formation, particulièrement en sciences physiques et en mathématiques. Programmées au premier jour de ce séminaire, deux conférences plénières, respectivement animées par les professeurs Bebouchi Rachid et Boumghar Saïd, s'étaient articulées autour du statut de l'enseignant-chercheur en Algérie et l'analyse des manuels scolaires de physique. Ces deux exposés ont insisté sur la nécessité d'introduire la didactique du cycle primaire à la post-graduation universitaire. Pour M. Bebouchi, l'usage de bonnes méthodes didactiques est le seul moyen de remédier aux insuffisances de la formation. «En Europe, l'on compte en moyenne 17 doctorants pour 1000 enseignants universitaires, alors qu'il est, en Algérie, de l'ordre de 0,22/1000, dont 4,67 sont des matheux», indique M. Bebouchi. Professeur à l'université de Ouargla, M. Boumghar, expliquera, lui, que l'enseignant ''est tenu de dispenser à ses élèves des connaissances justes, en veillant surtout à corriger les conceptions erronées, contenues dans certains manuels scolaires''. Le lendemain, soit mercredi dernier, des cadres universitaires et pédagogues sont intervenus, pour mettre en relief les techniques d'apprentissage en vigueur dans les pays développés. Pour le pédagogue M. Hammou, ''la baisse criarde de l'enseignement des mathématiques au collège, attestée par une enquête dans la wilaya de Sétif, est due à l'absence de l'activité personnelle chez les élèves''. Et des pédagogues, à l'exemple de M. Boudiaf Ahmed, de l'E.N.S de Kouba, expliqueront ''l'importance d'enseigner cette matière par la résolution de problèmes, d'autant que c'est le seul critère pour évaluer les compétences dans ce domaine précis'', a-t-on relevé. S'appuyant sur la thèse du philosophe américain contemporain Israel Sheffler, le professeur Benali de l'université de Constantine fera une critique du système éducatif actuel jugé ''incapable de former des savants ou des innovateurs dans différentes disciplines de la connaissance.'' Lui succédant, l'enseignant chercheur Timzouert Djamaa, de l'UMBB de Boumerdès, axera son intervention autour de ''la nécessité d'utiliser deux ou plusieurs langues dans l'enseignement d'une seule matière scientifique''. «La fusion entre deux langages dans un même cours est susceptible de créer un conflit dans l'esprit du récepteur, entravant ainsi son apprentissage'', a t-il tenu à expliquer, précisant que s'est aux hautes instances de l'État de déterminer la langue d'enseignement : maternelle ou étrangère. Sa conférence et d'autres ayant trait à l'épistémologie, voire la théorie de la connaissance, et à l'histoire des sciences, ont été ponctuées par de chauds débats.

Salim Haddou.

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

La caravane de «l'insertion professionnelle» sillonnera les facultés de l'université

L'insertion professionnelle, un credo adopté par l'Université des Frères Mentouri, sera au cœur de la mission d'une caravane qui se déplacera du 14 au 17 mai, à travers 8 facultés de l'Université. L'initiative de cette caravane revient au Centre des carrières de l'Université des Frères Mentouri qui, en partenariat avec l'Agence nationale de l'Emploi (Anem), présentera aux étudiants, lors de ses tournées, des ateliers sur l'insertion professionnelle dont l'objectif est la préparation de l'étudiant au monde du travail, axée sur plusieurs supports démonstratifs, vulgarisant les étapes de bases auxquelles fera face tout étudiant qui quitte l'Université avec un diplôme dans les bagages, et la tête pleine d'incertitudes sur son avenir professionnel. Les animateurs de la caravane seront, ainsi, présents pour répondre à des soucis du genre, « comment explorer la base de données de l'ANEM » et découvrir des pistes qui peuvent éclairer sa route, vers le monde du travail, apprendre aux étudiants comment se préparer pour un entretien d'embauche, comment rédiger un CV professionnel de compétences, comment rédiger une lettre de motivation attractive et d'autres réflexes à mettre en valeur dans la recherche d'un travail.

A. Z.

Le Quotidien d'Oran
Edition Nationale d'Information

Un institut des hautes études de sécurité nationale créé

Le décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'institut des hautes études de sécurité nationale (IHESN) a été publié dans le Journal officiel n°26.

R. N.

Le décret n°17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que l'institut dont le siège est fixé à Alger «est un établissement public à caractère administratif (EPA), doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière». «Rattaché à la présidence de la République», l'IHESN est «un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret», ajoute l'article 1er. Le même article stipule que « le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République», désigné dans le décret par «le coordonnateur», est chargé d'»orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement». Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur.

Au chapitre 2 consacré aux «missions» confiées à l'IHESN, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit, notamment, «assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales». Il peut, en outre, dispenser des «formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat». L'institut contribue au «développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre». L'établissement apporte, également, son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches.

En matière d'organisation et de fonctionnement (chapitre 3), le décret présidentiel stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret. L'article 15 du même chapitre énonce que «Les personnels de l'institut sont constitués de personnels militaires, de personnels civils assimilés et de personnels civils contractuels». Dans le chapitre 4 des «Dispositions financières», l'article 18 stipule que les ressources de l'institut comprennent: «les subventions allouées par l'Etat»; «les produits de toutes activités liées aux missions de l'institut»; «les dons et legs».

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

UNIVERSITÉ ABDELHAMID-BENBADIS DE MOSTAGANEM

Colloque international sur le discours religieux dans les médias

L'université Abdelhamid-Ibn-Badis de Mostaganem abrite à compter d'aujourd'hui 13 mai pour une durée de 2 jours le deuxième colloque international sur le discours religieux dans les médias.

Ce colloque verra la participation du ministre des Affaires religieuses et des Wakfs M. Mohamed Aïssa et d'universitaires de plusieurs pays arabes et musulmans dont l'Arabie Saoudite, les Emirats arabes unis, l'Egypte, la Jordanie, le Maroc et l'Algérie et qui sera suivi d'un parterre d'imams.

Les participants à ce colloque vont se concerter pour mettre un terme au discours extrémiste dans les médias et de la nécessité d'œuvrer pour la promotion d'un discours religieux modéré qui soit au service de l'Algérie. Après avoir constaté une carence dans le discours religieux, les participants auront à débattre de divers sujets à caractère religieux touchant le discours diffusé dans les médias et les réseaux sociaux qui prônent souvent à la radicalisation violente et du rôle important des médias dans la diffusion d'un discours religieux sain.

Il est certain que les participants à ce colloque vont insister sur une charte de partenariat entre les mosquées et les médias pour développer un discours religieux qui ne soit jamais dirigé contre l'unité nationale ni la référence religieuse dans la société.

La rencontre devra donner lieu à des recommandations qui seront émises par les participants à des ateliers thématiques sur la charte de déontologie du discours religieux dans les médias.

Ce colloque est organisé sous l'égide du ministère des Affaires religieuses et des Wafks et de la wilaya en collaboration avec le département de la faculté des sciences de l'information et de la communication.

A. B.

RÉFORMES POLITIQUES

Le président de la République fixe la composition du Conseil supérieur de la jeunesse

Un décret présidentiel vient fixer la composition, l'organisation et le fonctionnement du Conseil supérieur de la jeunesse (CSJ), institué par la nouvelle Constitution et placé auprès du Président de la République.

Lyas Hallas - Alger (Le Soir) - L'on connaît désormais la composition du Conseil supérieur de la jeunesse (CSJ). Il est constitué de 172 membres : 10 membres qui seront nommés par le Président de la République lesquels délibéreront pour la désignation de 96 autres membres, 24 représentants d'associations qui seront désignés par le ministère en charge de la jeunesse en collaboration avec celui de l'Intérieur, les représentants de 21 ministres, 16 membres issus de la communauté nationale à l'étranger qui seront désignés par le ministère des Affaires étrangères et 5 représentants des institutions en charge des questions de la jeunesse.

Seuls 136 membres sont soumis au critère de l'âge (18 à 35 ans), à savoir les 96 désignés sous la supervision des membres nommés par le Président (un jeune et une jeune par wilaya), les 24 représentants du mouvement associatif et ceux de la communauté nationale à l'étranger. Un quota de 30% est attribué aux femmes dans la représentation du mouvement associatif et de la communauté nationale à l'étranger.

Les cinq institutions sont l'Agence nationale de soutien à l'emploi de jeunes (Ansej), l'Agence nationale de gestion du micro-crédit (Angem), l'Agence nationale de l'emploi (Anem), l'Office national de lutte contre la drogue et la toxicomanie (ONLDT) et l'Office national des statistiques (ONS). Quant aux représentants du gouvernement, il s'agit de ceux des ministres de la Défense nationale, des Affaires étrangères, de l'Intérieur et des Collectivités locales, de la Justice, des Finances, des Moudjahidine, des Affaires religieuses et Wakfs, de l'Aménagement du territoire et du Tourisme et de l'Artisanat, de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, des Ressources en eau et de l'Environnement, de l'Habitat de l'Urbanisme et de la Ville, de l'Education nationale, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, de la Formation et de l'Enseignement professionnels, du Travail de l'Emploi et de la Sécurité sociale, de la Culture, de la Solidarité nationale de la Famille et de la Condition de la femme, de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière, de la Jeunesse et des Sports, de la Communication, de la Poste et des Technologies de l'information et de la communication.

Institué par la nouvelle Constitution et placé auprès du président de la République, le CSJ a pour mission de «formuler des avis et recommandations au sujet des questions relatives aux besoins de la jeunesse et de contribuer à la promotion au sein de la jeunesse des valeurs nationales, de la conscience patriotique de l'esprit civique et de la solidarité sociale». Il est ainsi constitué d'une assemblée générale, d'un président, d'un bureau et de commissions spécialisées. Le président du CSJ est nommé par décret présidentiel et le bureau se compose des représentants des franges composant le CSJ élus par l'assemblée générale et des présidents des commissions spécialisées.

L. H.

Le Citoyen
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION
LE CHOC DES IDEES MAIS PAS DES HOMMES

Mustapha Guitouni a insisté, à Sidi Bel-Abbes

«L'Algérien consomme dix fois plus d'énergie que l'Européen»

Le Président directeur général du groupe Sonelgaz, Mustapha Guitouni a insisté, jeudi à Sidi Bel-Abbes, sur la sensibilisation du citoyen en vue d'une rationalisation de la consommation de l'énergie électrique pour une meilleure gestion du secteur.»L'Algérien doit savoir qu'il consomme dix fois plus d'énergie que l'Européen dans son pays», a-t-il déclaré en marge de sa visite de travail dans la wilaya, soulignant «qu'il est temps d'ancrer une culture de consommation rationnelle de l'énérgie électrique qui assure une maîtrise de la facture d'électricité à son avantage».M. Guitouni a rappelé que Sonelgaz déploie de grands efforts pour éviter les coupures de courant électrique sur l'ensemble du territoire national notamment durant la saison estivale, affirmant que l'Etat a consenti d'importants investissements dans ce sens.Le Pdg de Sonelgaz a inspecté, durant sa visite, le Centre de développement des énergies renouvelables (CDER) à Dhaya s'étendant sur 32 hectares et comportant six champs d'une capacité de 2 mégawatts chacun pour une production annuelle de 21 mégawatts où il a valorisé les efforts de diversification des sources d'énergie électrique.Il a également visité le Centre de distribution et de stockage d'énérgie électrique à Sidi Ali Boussidi, d'une capacité de 420/200 kilovolts pour approvisionner six wilayas (Tlemcen, Sidi Bel-Abbes, Mascara, Ain Temouchent, Saida et Oran).En outre, M. Guitouni a présidé la mise en service du raccordement de 1.010 foyers de douar Sidi Daho au réseau d'électricité, réalisé sur un llnéaire de 14,31 kilomètres, ainsi que celui au profit de 1.650 foyers dans la commune de Hassi Zahana s'étendant sur 21,65 km.Dans la commune de Benbadis, il a inauguréune agence commerciale relevant de la Société de distribution de l'électricité et du gaz, avant de tenir une réunion avec les investisseurs locaux au siège la wilaya.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Création de l'institut des hautes études de sécurité nationale

A l'instar d'autres pays dans le monde, l'Algérie s'est dotée d'un institut des hautes études de sécurité nationale (Ihesn). Son siège a été fixé à Alger. Le décret de création, daté du 19 avril 2017, vient d'être publié au Journal officiel. Il donne les missions et le fonctionnement de l'Ihesn qui a le statut d'«établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière». Plus précisément, l'Ihesn est «un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret». Il est rattaché à la présidence de la République et, à ce titre, c'est le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République, qui en est le coordonnateur. La mission du coordonnateur est d'«orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement». En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. Au plan pédagogique, pour les enseignements de formation supérieure, l'Ihesn est placé sous la tutelle conjointe du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et du ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Le décret stipule qu'au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit, notamment, «assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales». Il peut, en outre, dispenser des «formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat». Selon le décret, l'institut contribue au «développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre».
L'établissement apporte, également, son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches.
L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret.
L'Ihesn est donc un institut de formation supérieure et de recherche scientifique dont la vocation est centrée sur le concept de sécurité nationale qu'il aura, certainement, en priorité, à actualiser. Cela indique le regain d'attention accordée à cette question dans le contexte tumultueux, régional et international, que vit l'Algérie. La préservation de la sécurité nationale est une notion qui est revenue comme un leitmotiv dans la campagne électorale et qui est présente dans presque tous les discours officiels, sur la base d'un argumentaire qui évoque les menaces et les risques que comporte notamment l'environnement régional vulnérable aux actions de déstabilisation.
Ces menaces et risques concernent le climat de paix dans notre pays qui permet à la population algérienne de vivre dans la tranquillité. La souveraineté nationale et l'intégrité territoriale sont également liées à la préservation de la sécurité nationale.

Lakhdar A.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

INSTITUT DES HAUTES ÉTUDES DE SÉCURITÉ NATIONALE (IHESN)

Le décret l'instituant publié au *Journal officiel*

LE COORDONNATEUR des services de sécurité est chargé d'«orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement».

MOHAMED BOUFATAH

Le décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'Institut des hautes études de Sécurité nationale (Ihesn) a été publié au *Journal officiel*. Le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité, le général-major Bachir Tartag , successeur de général-major Mohamed Médiène, désigné ci-après « le coordonnateur », est chargé d' « orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement ».

Le décret N° 17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que « l'institut est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière ».

L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est « un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret ». Il est rattaché à la présidence de la République. Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit, notamment, « assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en Sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales ». Il peut, en outre, dispenser des « formations continues qualifiantes aux personnels civils et militaires de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat ». L'institut contribue au « développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre ». L'établissement apporte, également, son concours aux organismes civils et militaires dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches. En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur.

L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est «un établissement militaire de formation autonome»

Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret.

M. B.

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Publié au Journal officiel

Décret sur l'Institut des hautes études de sécurité nationale

Le décret présidentiel portant création, missions, organisation et fonctionnement de l'Institut des hautes études de sécurité nationale (Ihesn) a été publié au *Journal officiel* de la République algérienne.

Le décret N° 17-145 du 19 avril 2017 stipule, au titre des dispositions générales, que «*l'institut est un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière*».

L'institut, dont le siège est fixé à Alger, est «*un établissement militaire de formation autonome, assujetti à toutes les dispositions statutaires et réglementaires applicables aux entités similaires et aux dispositions du présent décret*». Il est rattaché à la présidence de la République. A ce titre, le conseiller auprès du président de la République, chargé de la coordination des services de sécurité rattachés à la présidence de la République, désigné ci-après «*le coordonnateur*», est chargé d'«*orienter l'institut et de veiller à son bon fonctionnement*». Le décret dispose que la tutelle pédagogique sur l'institut pour les enseignements de formation supérieure est exercée conjointement par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et le ministère de la Défense nationale, conformément à la réglementation en vigueur. Au chapitre des missions qui lui sont confiées, l'institut, établissement d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, doit, notamment, «*assurer des formations universitaires de deuxième et troisième cycles en sécurité nationale et en études stratégiques et relations internationales*». Il peut, en outre, dispenser des «*formations continues qualifiantes aux personnels militaires et civils de l'Armée nationale populaire et aux agents de l'Etat*».

L'institut contribue au «*développement de la recherche scientifique en matière de sécurité nationale et entreprend tous travaux, études, colloques, séminaires, conférences et activités entrant dans ce cadre*».

L'établissement apporte, également, son concours aux organismes militaires et civils dont l'activité se rapporte aux études et recherches en stratégie et relations internationales et peut publier et diffuser le résultat de ses travaux et recherches. En matière d'organisation et de fonctionnement, le décret stipule que l'institut est dirigé par un directeur général, nommé par décret présidentiel sur proposition du coordonnateur. Il est assisté par un conseil scientifique et pédagogique dans la définition et l'évaluation des activités scientifiques et des programmes de formation. L'institut peut établir des relations de coopération et d'échange avec les organismes spécialisés dans le domaine, nationaux et étrangers, conformément à la réglementation en vigueur au ministère de la Défense nationale, selon les dispositions du décret.

R. S.

Energie électrique

Sensibiliser le citoyen sur une consommation rationnelle

Le président-directeur général du groupe Sonelgaz, Mustapha Guitouni, a insisté, jeudi à Sidi Bel-Abbès, sur la sensibilisation du citoyen en vue d'une rationalisation de la consommation de l'énergie électrique pour une meilleure gestion du secteur. «*L'Algérien doit savoir qu'il consomme dix fois plus d'énergie que l'Européen dans son pays*», a-t-il déclaré, en marge de sa visite de travail dans la wilaya, soulignant qu'«*il est temps d'ancrer une culture de consommation rationnelle de l'énergie électrique qui assure une maîtrise de la facture d'électricité à son avantage*». M. Guitouni a rappelé que Sonelgaz déploie de grands efforts pour éviter les coupures de courant électrique sur l'ensemble du territoire national notamment durant la saison estivale, affirmant que l'Etat a consenti d'importants investissements dans ce sens. Le P-dg de Sonelgaz a inspecté, durant sa visite, le Centre de développement des énergies renouvelables (Cder) à Dhaya s'étendant sur 32 hectares et comportant six champs d'une capacité de 2 mégawatts chacun pour une production annuelle de 21 mégawatts où il a valorisé les efforts de diversification des sources d'énergie électrique. Il a également visité le Centre de distribution et de stockage d'énérgie électrique à Sidi Ali Boussidi, d'une capacité de 420/200 kilovolts pour approvisionner six wilayas (Tlemcen, Sidi Bel-Abbès, Mascara, Ain Temouchent, Saida et Oran).

En outre, M. Guitouni a présidé la mise en service du raccordement de 1 010 foyers du douar Sidi Daho au réseau d'électricité, réalisé sur un linéaire de 14,31 kilomètres, ainsi que celui au profit de 1 650 foyers dans la commune de Hassi Zahana s'étendant sur 21,65 km.

Dans la commune de Benbadis, il a inauguré une agence commerciale relevant de la Société de distribution de l'électricité et du gaz, avant de tenir une réunion avec les investisseurs locaux au siège la wilaya.

Lamine F.

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Bouira

Plus de 6800 projets financés par l'Ansej ces six dernières années

■ *Plus de 6 800 projets ont été financés par l'Agence nationale de soutien à l'emploi de jeunes (Ansej) de Bouira, a indiqué, jeudi, le chargé de la formation au sein de l'antenne locale, Boumzibra Redhouane.*

Ph > D. R.

Par Lydia O.

De 2010 à 2016, l'Ansej a financé 6 841 projets de petites et moyennes entreprises (PME) portant sur les domaines de l'agriculture, de la construction et des services, a expliqué M. Boumzibra, en marge d'un séminaire national sous le thème le rôle des PME dans l'avenir économique du pays, organisé par l'université Akli-Mohand-Oulhadj de Bouira. En 2016, le taux de financement a baissé de 3,33% par rapport à 2015, et cela est dû surtout à la nouvelle stratégie de l'agence visant à orienter ces financements vers des projets d'avenir et d'une valeur ajoutée, a ajouté la même source. Selon le même responsable, le secteur qui s'est taillé la part du lion est l'agriculture, avec un taux de financement de 28%, suivi des services et des travaux de construction et d'irrigation avec 22%, alors que le taux des projets industriels financés durant cette période ne dépasse pas les 16%, a précisé le représentant de l'Ansej de Bouira. Ce nombre de projets a permis la création de 16 652 postes de travail directs et indirects, a encore précisé le même responsable. Par ailleurs, les participants à cette rencontre, des chercheurs, des experts et des enseignants en économie, venus de plusieurs universités du pays, ont souligné l'impératif pour la PME algérienne de s'orienter davantage vers l'industrie et l'agriculture ainsi que le tourisme, qualifiés de secteurs alternatifs à la dépendance des hydrocarbures dont souffre l'économie nationale. Jusqu'à présent, peu de PME se sont adaptées aux normes régionales et internationales en matière de statut et de production. Cela ne va pas dans l'intérêt de notre économie qui a besoin d'un tissu entrepreneurial fort et compétitif afin de tenter de diversifier notre production et nos exportations notamment en cette période de crise, a insisté de son côté Mahoui Karim, enseignant et chercheur à l'université de Béjaia. D'autres intervenants ont appelé les différentes petites et moyennes entreprises à s'impliquer davantage dans la dynamique du développement national et local, en créant davantage de richesse et d'emploi pour les jeunes et ce via l'élargissement de leurs activités dont l'Etat offre diverses facilitations et un bon accompagnement pour l'investisseur. D'autre part, certains participants ont saisi cette occasion pour évoquer les différentes contraintes dont souffrent les PME en Algérie dans la réalisation de leurs objectifs économiques. «*Il y a beaucoup de facteurs qui sont à l'origine de l'échec subi par certains jeunes investisseurs. La corruption, la bureaucratie et les lenteurs administratives sont autant d'entraves qui minent l'investissement de ces petites et moyennes entreprises, qui manquent aussi d'expérience et de formation*», a noté Djamil Ahmed, enseignant à l'université de Bouira.

L. O./APS

La Tribune
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

LE WALI D'ALGER PLAIDE POUR LE SOUTIEN AUX JEUNES UNIVERSITAIRES

Des conventions avec des start-up pour faire d'Alger une ville intelligente

Par

Rabah Iguer

PLUSIEURS conventions ont été signées, jeudi dernier à Alger, avec des start-up dans le but de transformer la capitale en une «ville intelligente». Conclue entre Seaal et la start-up Acquasafe, la première convention porte sur l'équipement des stations d'épuration et de pompage de la Seaal en *«capteurs»* permettant de protéger l'environnement. Cofondatrice d'Acquasafe, Imene Malek, ingénieure d'Etat diplômée de l'Ecole nationale polytechnique, a indiqué que *«l'entreprise a développé un dispositif permettant de contrôler la qualité des eaux usées déversées par les usines»*. La deuxième convention conclue entre les deux start-up KBM et AFind concerne la conception de systèmes et plateformes informatiques pour améliorer le système de santé à Alger. Afind a mis en place le site électronique www.sihhatech.com qui permet aux patients de consulter gratuitement les noms, adresses et numéros de téléphone des médecins, toutes spécialités confondues, et de prendre rendez-vous par internet sans se déplacer.

Des conventions ont été signées avec plus de 400 médecins, de différentes spécialités, contre un prix symbolique allant de 1 000 à 1 500 DA par mois. Ilyas Kaabi, cofondateur de KBM, dira que la convention signée avec Afind permettra de *«mettre en place une clinique numérique, l'ouverture d'un dossier médical électronique pour chaque patient et l'archivage électronique permettant de gérer les dossiers des malades»*. A l'occasion, le wali d'Alger, Abdelkader Zoukh, a appelé à aider les jeunes universitaires porteurs d'idées innovantes à créer leurs propres start-up dans les plus brefs délais, et ce, en soutien au Plan stratégique de la wilaya d'Alger pour en faire une ville intelligente dans les plus brefs délais.

Pour ce faire, la wilaya d'Alger a créé des incubateurs, auxquels ont pris part environ 1 000 jeunes universitaires, dont des jeunes algériens établis à l'étranger, en vue d'encourager les jeunes à créer ce genre d'entreprises, a rappelé M. Zoukh avant d'ajouter que plusieurs facilitations leur seront accordées afin qu'ils puissent concrétiser leurs projets sur le terrain, telles que les locaux et les crédits *«avec la possibilité de bénéficier de crédits accordés par la Banque mondiale»*, en appui aux start-up.

R. I.